الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لسنة 2016

جوان 2017

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2016 5
2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016 7

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

I. البرنامج1: " البنية التحتية للطرقات "

1. التقديم العام للبرنامج 14
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 15
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 18
   1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 18
   2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 21
4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 27

II. البرنامج 2 : " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي "

1. التقديم العام للبرنامج 28
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 29
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 31
   1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 31
   2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 33
4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 39

III. البرنامج 3 : " التهيئة الترابية والتعمير والمدن "

1. التقديم العام للبرنامج 40
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 42
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 45
   1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 45
   2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 46
4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 52

IV. البرنامج 4 : " تطوير وتنمية قطاع البناء "

1. التقديم العام للبرنامج 57
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 58
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 60
   1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 60
   2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 62

4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 66
V. البرنامج 9 : "القيادة و المساندة"
1. التقديم العام للبرنامج 68
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 68
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 70
1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 70
2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 72
4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 75

المحور الأوّل:

التقديـــم العـــــام

يعرض التقرير السنوي للقدرة على الأداء أهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2016 خاصة فيما يتعلق بمدى تحقيق إطار القدرة على الأداء الخاص بكل برنامج ويقدم قراءة تحليلة لنتائج تنفيذ إستراتيجية الدولة لمهمة التجهيز، كما يتطرق التقرير إلى مدى تنفيذ ميزانية البرامج مقارنة بالتقديرات التي تمت برمجتها بالمشروع السنوى للقدرة على الأداء لنفس السنة ويبين أهم الصعوبات التي حالت دون بلوغ النتائج المرجوة للبعض منها مع بيان لجملة الإجراءات والتّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء،

وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2016 مواصلة العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمهمة التجهيز خاصة فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية بهدف تسريع إندماج تونس في الفضاء المغاربي ، حيث تم تسجيل نسبة تطور ايجابية بـ 20 % + مقارنة بالسنة الفارطة فيما يخص المؤشر المتعلق بتنفيذ المخطط المعتمد للطرقات السيارة .وقد تم خلال سنة 2016 الاشراف على الإنتهاء من إنجاز جملة من المشاريع المبرمجة بالمخطط على غرار مواصلة إنجاز الطريق السيارة وادي الزرقاء - بوسالم والطريق السيارة صفاقس- قابس و قابس - مدنين - رأس جدير والتي شهدت خلال سنة 2016 بعض التعثر على مستوى الإنجاز ناتج عموما عن عدم التحرير الكلي للحوزة العقارية. كما تم خلال نفس الفترة تسجيل إرتفاع ملحوظ بنسبة 29 % + مقارنة بسنة 2015 فيما يتعلق بالمؤشر الخاص بـتهيئة المسالك الريفية للمخططين 11 و12 ويعود ذلك إلى نجاعة نسق تنفيذ مشاريع تهيئة المسالك الريفية التي تعد حوالى 2889 كلم على المستوى الوطني،

أما فيما يخص الصيانة الدورية للطرقات فقد سعت مصالح الوزارة خلال سنة 2016 إلى مزيد التقليص من أماكن تكرار الحوادث (نقاط سوداء) وأضرار الفيضانات (نقاط زرقاء) بهدف توفير السلامة لمستعملي الطريق حيث شهد المؤشر الخاص بمعالجة هذه النقاط المحددة تطورا بنسبة 43 % + مقارنة بالسنة الفارطة.

أما في مجال التهيئة الترابية، فقد تواصل العمل خلال سنة 2016 على إتمام بعض الدراسات الإستراتيجية التي تعنى بالتراب الوطني من خلال وضع التصورات وتحديد الأولويات التي من شأنها أن تساهم في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني خاصة فيما يتعلق بـمراجعة سياسة وإستراتيجية التهيئة الترابية لتكون أكثر فاعلية وذات قدرة عالية على جلب الاستثمار وتلبية متطلبات المرحلة القادمة بما يتماشى مع إرساء نظام اللامركزية والحوكمة المحلية.

كما حرصت مصالح الوزارة على مواصلة العمل لبلورة تصور جديد وتخطيط عمراني مستديم للمدن والتجمعات الريفية حيث سجل المؤشر الخاص بتغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية نسبة تطور قدرت بـ8 % + مقارنة بسنة 2015.

كما شهد المؤشر الخاص بإنجاز المساكن الإجتماعية إرتفاعا بنسبة بـ 18 % + مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة ويعود ذلك إلى الإجراءات التي تم إعتمادها لتسهيل دراسة الملفات وتبسيط إجراءات إسناد المنح والقروض من خلال تنقيح الأمر المتعلق بضبط شروط إسناد القروض والمنح لتحسين السكن في نطاق تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن.

هذا وقد تم تسجيل إنخفاض في نسبة المساكن الإجتماعية المنجزة خلال سنة 2016 عن طريق البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عن طريق الفوبرولوس حيث قدرت نسبة الإنجاز إلى موفى سنة 2016 بـ 16 % .

ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع إقبال الباعثين العقاريين على إنجاز المساكن الإجتماعية نظرا لعدم إستجابة المنظومة التشريعية للتغييرات الإقتصادية والإجتماعية إضافة إلى غلاء أسعار المواد الأولية.

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2016 :

تنقسم مهمة التجهيز إلى أربعة (04) برامج عملياتية تترجم السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة حسب منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفقا لما يلي :

- برنامج 1: البنية التحتية للطرقات،
- برنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي،
- برنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان،
- برنامج 4 : تطوير وتنمية قطاع البناء،
- برنامج 9 : القيادة و المساندة.

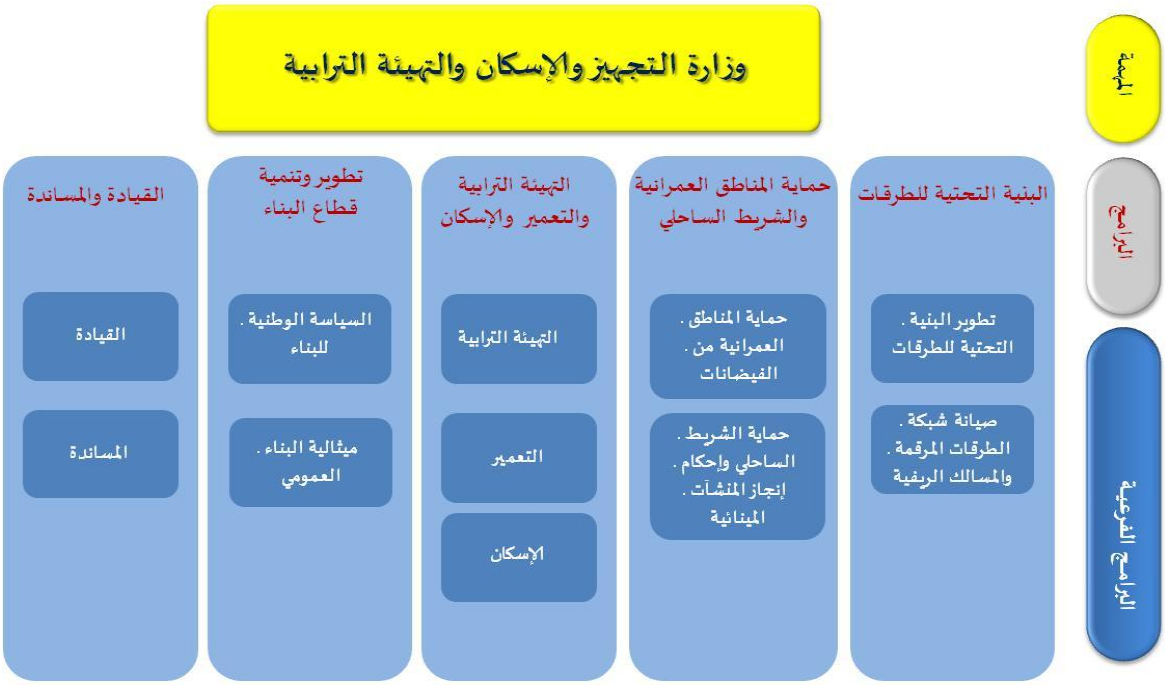

1.1 أهم الإنجازات التي تم تحقيقها :

تواصل العمل خلال سنة 2016 على تنفيذ إستراتيجية الوزارة في مجال الطرقات التي تهدف إلى جعل البنية الأساسية للطرقات أكثر فاعلية من خلال مزيد ربط مختلف الجهات بطرقات تضمن ديمومة حركة المرور خاصة منها المناطق الداخلية، إلى جانب العناية بالطرقات المهيكلة و وضع نظام خاص بالمسالك الريفية مع إعطاء الأولوية لإنجاز أشغال الصيانة.

وقد تميزت سنة 2016 بمواصلة متابعة إنجاز مشاريع طرقات تونس الكبرى حيث تم الإنطلاق في أشغال محول اكس20 - اكس 3، إلى جانب مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 و قلعة الأندلس و وصلة المرفأ المالي و أشغال مواصلة طريق اكس 20 . كما تم إمضاء اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي للاستثمار لانجاز جسر بنزرت.

كما شهدت السنة الفارطة انطلاق أشغال تهيئة 25 مشروعا بـ 24 ولاية بطول 68,1 كلم،إضافة إلى أشغال القسط الأول لإنجاز 11 جسرا حيث تم في هذا الإطار إمضاء قرض مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي لانجاز 32 جسرا في مرحلة لاحقة.

هذا وقد تم الإنطلاق خلال سنة 2016 في أشغال 940 كلم من المسالك ب14 ولاية ذات .

وفي مجال الصيانة الاعتيادية فقد تم انجاز برنامج 2016 بالكامل و يتواصل انجاز الصيانة الدورية للطرقات المرقمة و الجسور.

أما في ما يخص مجال حماية المدن من الفيضانات فقد تم القيام بإنجاز جملة من الدراسات لحماية المدن من الفيضانات نذكر من أهمها (دراسة حماية أريانة و القيروان من الفيضانات - دراسة حماية تونس الكبرى من الفيضانات - دراسة حماية تونس الشمالية و الشرقية من الفيضانات - تحيين دراسة حماية تونس الكبرى من الفيضانات)، وقد تم الإنطلاق في إنجاز المشاريع التالية (حماية مدينتي أريانة و القيروان من الفيضانات - حماية مدينة الرديف من الفيضانات - حماية تونس الغربية من الفيضانات).

وفي ما يخص مجال حماية الشريط الساحلي، فقد تم خلال سنة 2016 إنجاز جملة من مشاريع الحماية على غرار تجهيز ميناء الصيد البحري بالشابة وميناء الصيد البحري بالمهدية.

وفي مجال التهيئة الترابية فقد تم الإنتهاء خلال سنة 2016 من إعداد جملة من الدراسات على غرار دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وبصدد إتمام المراحل النهائية من دراسات ولايات وقبلي وجندوبة وسليانة، إلى جانب م واصلة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية الكاف وبصدد إرساء منظومة للتصرف الإلكتروني في دراسات التهيئة الترابية.

كما تم الإنتهاء من انجاز المرحلة الأولى من إعداد إستراتيجية اتصال للإدارة العامة للتهيئة الترابية والشروع في انجاز المرحلة الثانية، بالإضافة إلى إنجاز المرحلة الأولى من دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق 2030.

أما في ما يخص مجال التعمير فقد أفضت متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية خلال سنة 2016 إلى المصادقة على جملة من أمثلة التهيئة العمرانية نذكر من أهمها:

- مثال التهيئة العمرانية للناظور من ولاية زغوان،
- مراجعة مثال التهيئة العمرانيّة لبلديّة القلعة الخصباء من ولاية الكاف،
- مراجعة مثال التهيئة العمرانيّة لمنطقة الجرف من ولاية مدنين،
- مثال التهيئة التفصيلي للمنطقة الصناعية " كستيليا " ،
- مثال التهيئة التفصيلي للمنطقة السياحية "فج الأطلال" من معتمدية عين دراهم من ولاية جندوبة.

كما تمت إحالة **38 أمثلة** تهيئة عمرانية لرئاسة الحكومة لاستصدار أوامر المصادقة عليها. وفي ما يخص الدراسات فقد تم متابعة إعداد أمثلة التهيئة العمرانية التالية:

- مواصلة متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية لـ95 بلدية ،
- متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية لـ 123 مجلسا قرويا (تم الشروع في دراستها سنة 2015 أو خلال السنوات السابقة)،
- متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية لـ 145 تجمعا ريفيا (تم الشروع في دراستها سنة 2015 أو خلال السنوات السابقة).

وفي مجال السكن، فقد تميزت سنة 2016 بإصدار الأمر الحكومي عدد 1125 لسنة 2016 في إطار السعي لمزيد تبسيط إجراءات إسناد المنح والقروض من قبل الصندوق الوطني لتحسين السكن لفائدة الحالات الإجتماعية، كما تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والذي تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها :

- تمويل إقتناء قطعة أرض صالحة للبناء،
- تمويل توسعة أو بناء مسكن،
- تمويل إقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.

كما تمت مراجعة الأمر المنظم للبرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي وذلك قصد تطوير تدخله ليشمل بناء مساكن عن طريق آلية البناء الذاتي وتهيئة مقاسم إجتماعية . كما تم تكليف باعثيين عقاريين خواص لإنجاز ما يقارب 4650 مسكن موزعة على عدة ولايات بالإضافة إلى المساكن المنجزة عن طريق الباعثين العموميين (حوالي 2837 مسكن و800 مقسم).

مع مواصلة إنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في قسطه الأول بكافة ولايات الجمهورية و تشخيص وبلورة القسط ثاني منه.

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016 :

1.2 ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة

تمّ ضبط تنفيذ ميزانية وزارة التجهيز لسنة 2016 في حدود 827 181 1 أ.د (ق.م.ت) أي بنسبة تطور قدرها 20 + % مقارنة بسنة 2015 (982 983 أ د) موزعة كما يلي :

- نفقات التصرف: 864 145 أ.د
- نفقات التنمية: 333 110 1 أ.د
- الحسابات الخاصة في الخزينة: 125 30 أ.د

وقد تمّ توزيع هذه الإعتمادات على أربعة برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة حسب متطلبات كل برنامج وفقا للجدول التالي :

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016	
				المبلغ (3) - (1)	نسبة الإنجاز% (3)/(1)	المبلغ (3) - (2)	نسبة الإنجاز % (3)/(2)
نفقات التصرف	**153 624**	**145 342**	**145 864**	**-7 760**	**% 95**	**522**	**% 100**
التأجير العمومي	97 462	86 764	88 111	-9 351	% 90	1 348	% 102
وسائل المصالح	54 375	54 716	53 907	-468	% 99	-809	% 99
التدخل العمومي	1 788	3 863	3 846	2 058	% 215	-17	---
نفقات التنمية	**906 107**	**1 013 485**	**1 110 333**	**204 226**	**% 123**	**96 848**	**% 110**
الاستثمارات المباشرة	**903 137**	**1 010 515**	**1 107 363**	**204 226**	**% 123**	**96 848**	**% 110**
على موارد الميزانية	613 076	720 454	732 601	119 525	% 119	12 147	% 102
على القروض الخارجية الموظفة	290 061	290 061	374 762	84 701	% 129	84 701	% 129
التمويل العمومي	**2 970**	**2 970**	**2 970**	**0**	**% 100**	**0**	**% 100**
على موارد الميزانية	2 970	2 970	2 970	0	% 100	0	% 100
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	---	0	---
صناديق الخزينة	**18 000**	**23 000**	**30 125**	**12 125**	**% 167**	**7 125**	**% 131**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 077 731**	**1 181 827**	**1 286 322**	**208 591**	**% 119**	**104 495**	**% 109**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

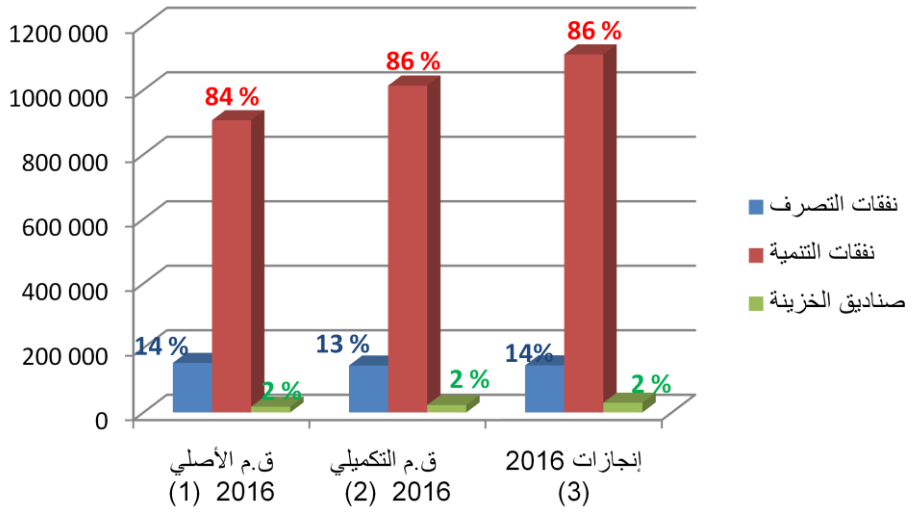

2.2 ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج

يبيّن الجدول التّالي توزيع ميزانية الوزارة التي تم إنجازها حسب البرامج حيث يمثل برنامج البنية التحتية للطرقات أهم برنامج من حيث حجم الإعتمادات المخصصة له والمقدرة بـ 902 935 أ.د والتي تمثل 72 % من الميزانية الإجمالية للوزارة، يليه برنامج التهيئة الترابية والتعمير والاسكان بإعتمادات جملية مقدرة بـ 293 222 أ.د (17 % من المجموع العام للإعتمادات المصروفة)، ثم برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي بإعتمادات جملية مقدرة بـ 819 70 أ.د (6 % من المجموع العام للإعتمادات المصروفة)، وبرنامج القيادة والمساندة 827 34 أ.د (3 % من المجموع العام للإعتمادات المصروفة)، وبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء 573 28 أ.د (2 % من المجموع العام للإعتمادات المصروفة).

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016(1)		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016(2)	
				المبلغ (3) - (1)	نسبة الإنجاز (3)/ (1) %	المبلغ (3) - (2)	نسبة الإنجاز (3)/ (2) %
البنية التحتية للطرقات	747 141	847 141	935 902	188 761	% 125	88 761	% 110
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي	61 613	68 825	70 819	9 206	% 115	1 994	% 103
التهيئة الترابية والتعمير والاسكان	197 153	202 153	222 293	25 140	% 113	20 140	% 110
تطوير وتنمية قطاع البناء	28 573	28 573	22 481	-6 092	% 79	-6 092	% 79
القيادة والمساندة	43 251	35 135	34 827	-8 424	% 81	-308	% 99
المجموع	**1 077 731**	**1 181 827**	**1 286 322**	**208 591**	**% 119**	**104 495**	**% 109**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 2 :
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2016
التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

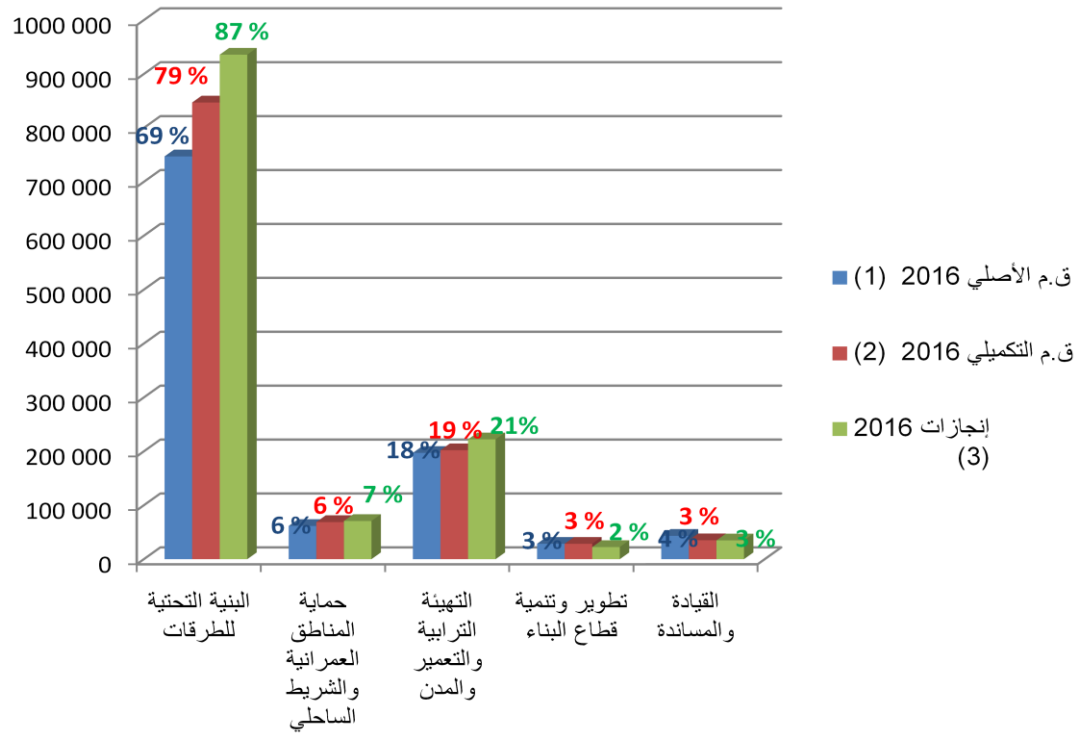

المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

I. البرنامج 1

البنية التحتية للطرقات

1. التقديم العام للبرنامج

توكل للإدارة العامة للجسور و الطرقات و التي تمثل البرنامج الأول مهمة إعداد و تنفيذ سياسة الوزارة في مجال الطرقات والطرقات السيارة و المسالك الريفية. و تهدف هذه السياسة إلى جعل البنية الأساسية للطرقات تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وربط كافة جهات البلاد بطرقات تضمن ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعملها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول السيارات.

وبالتالي فإن رئيس البرنامج الأول "البنية التحتية للطرقات " يعتبر مسؤولا عل على جميع المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية للطرقات التي تكون فيها الدولة صاحبة المنشأ . وينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين: تطوير البنية التحتية للطرقات و صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

1.1 تقديم البرامج الفرعية

ينقسم برنامج البنية التحتية للطرقات إلى برنامجين فرعيين كما يلي:

أ - البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية التحتية للطرقات

يسهر على التخطيط و القيام بالدراسات اللازمة ومتابعة المراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض و تحرير الحوزة لانجاز أشغال مشاريع البنية التحتية للطرقات التي من شأنها تأهيل الشبكة الأساسية للطرقات والمسالك حتى تسهل حركة المرور وتحد من الاكتظاظ وتوفر رفاهة أفضل لمستعملي الطريق وتساهم في فك العزلة عن المناطق الداخلية. كما تتم متابعة سير انجاز هذه المشاريع بمساعدة الإدارات المركزية ووحدات الانجاز و الإدارات الجهوية للتجهيز.

ب - البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

تحرص الإدارة العامة للجسور والطرقات على المحافظة على الحالة الحسنة للمعبد والتجهيزات فتقوم مصالح هابعملية الصيانة والتعهد الدوري لشبكة الطرقات والمتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرقات المعبدة من نوعية Monocouche و Bicouche وخرسانة اسفلتية. كما تقوم بالصيانة الإعتيادية والمتمثلة في إصلاح جنبات الطريق وتركيز علامات التشوير والتشوير الأفقي وصيانة المنشآت المائية وفواصل جسور والإنارة العمومية. إضافة إلى القيام بأشغال معالجة نقاط تكرار الحوادث و عند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة تهاطل الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة فإن الإداراة العامة للجسور و الطرقات تتدخل لإصلاحها و معالجتها.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

يحتوي هذا البرنامج على أربعة أهداف رئيسية كالتالي :

- **الهدف 1.1:** اندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية،
- **الهدف 2.1 :** تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية،
- **الهدف 3.1 :** تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرقات المرقمة،
- **الهدف 4.1:** صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية).

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

- عرض أهم مشاريع المخطط الثالث عشر للتنمية في الندوة الدولية للإستثمار "تونس 2020 "يومي 29 و30 نوفمبر 2016. حيث أسفرت هذه الندوة عن إمضاء اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي للاستثمار و أخرى مع الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والإجتماعي.
- صدور القانون عدد 53 لسنة 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية و الذي من شأنه أن يساعد على حل الاشكاليات العقارية و بالتالي تسريع في نسق انجاز المشاريع.
- تم تعيين مكتب دراسات للقيام بتشخيص أنشطة مصالح الوزارة لتركيز نظام الجودة مما سيساعد على تحسين أداء الوزارة (الإدارة العامة للجسور و الطرقات)
- البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات حسب 3 اختصاصات وهي: 1) التشوير و تجهيزات الطريق، 2) تنظيف الطرقات والحواشي والصيانة العادية للمنشآت المائية و 3) اصلاح قارعة الطريق. و تم تمكين 92 مترشح من الانتصاب لحسابه الخاص كمقاولة صغرى عن طريق عقد صفقات إطارية تمتد على ثلاث سنوات.
- إبرام صفقة بالتفاوض المباشر مع الديوان الوطني للمناجم لإعداد المخططات المديرية الجهوية للمقاطع.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

أ - <u>البرنامج الفرعي 1</u>: تطوير البنية التحتية للطرقات

- **<u>الطرقات السيارة</u>**

انتهت أشغال الطريق السيارة وادي الزرقاء بوسالم، أما الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية فانها لا تزال في طور الدراسات. وبخصوص الطريق السيارة ECOSO فقد شرع في الاستعداد لتحرير الحوزة العقارية حيث تم أمضاء اتفاقية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري للقيام بالأشغال الطبوغرافية و التقسيمات و البحث العقاري للقسط الأول تونس جلمة كما يجري البحث عن تمويل لهذا القسط.

- **طرقات تونس الكبرى**

انطلقت أشغال محول اكس20 - اكس 3، ومحول ط و 9 – اكس 2 وأشغال وصلة ربط بين ط و 10 والطريق اكس بطول 3 كلم باعتبار محولين ومضاعفة ط م 533 بين ط م 546 و قلعة الأندلس و وصلة المرفأ المالي و أشغال مواصلة اكس 20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15كلم (2*2 مسالك مقطع 2). كما تم إمضاء اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي للاستثمار لانجاز جسر بنزرت.

- **طرقات مهيكلة بالمدن**

انطلقت أشغال منعرج تالة، ومضاعفة الطرقات الوطنية 4 و 12 و الجهوية 133، إلى جانب اتمام أشغال ط و 3 قسط 1 وأشغال وصلة الساحل.

- **طرقات بمداخل المدن**

انطلقت أشغال تهيئة 25 مشروعا بـ24 ولاية بطول 68,1 كلم

- **تطوير الشبكة الجهوية للطرقات**

تم إعلان طلب عروض لسد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة و انطلقت أشغال اتمام 3 صفقات .

- **تهيئة الطرقات المرقمة**

انطلقت أشغال القسط الأول الخاص بتهيئة 344,7 كلم من الطرقات المرقمة بـ13 ولاية.

- **تدعيم الطرقات المرقمة**

انطلقت أشغال القسط الأول الخاص بتدعيم 332,6 كلم من الطرقات المرقمة.

- **بناء جسور**

انطلقت أشغال القسط الأول المتمثل في انجاز 11 جسرا كما تم إمضاء اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والإجتماعي لانجاز 32 جسرا .

- **دراسات خاصة بالطرقات**

أهم الدراسات التي انطلقت هي:

- مضاعفة الطريق الجهوية 117 من ن ك 215 إلى ن ك 27,3 على طول 6 كلم،

- دراسة الطريق الحزامية 20 في جزءها الفاصل بين المخرج الغربي للعاصمة والمخرج الجنوبي على طول حوالي 25 كلم.

- **تهيئة المسالك الريفية**

انطلقت أشغال القسط الثالث و الرابع لتهيئة 55 كلم من مسلكي المغيلة و سمامة بالقصرين و تهيئة 310 كلم من المسالك بـ14 ولاية ذات أولوية و خلال الثلث اللأخير من سنة 2016 انطلقت أشغال 630 كلم من المسالك بـ10 ولايات.

ب - <u>البرنامج الفرعي 2</u>: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

- **<u>صيانة و استغلال شبكة الطرقات المرقمة</u>**

الصيانة الاعتيادية تم انجازها بالكامل و يتواصل انجاز الصيانة الدورية للطرقات المرقمة و الجسور.

- **<u>صيانة شبكة المسالك الريفية</u>**

الصيانة الاعتيادية تم انجازها بالكامل و يتواصل انجاز الصيانة الدورية للمسالك الريفية حيث انطلقت أشغال صيانة 444 كلم من المسالك.

- **<u>اقتناء و صيانة معدات</u>**

شرع في صيانة بطاحات جربة وعددها ثمانية (08).

- **<u>تهيئة السلامة المرورية</u>**

انطلقت أشغال تهيئة الطريق الوطنية 1 (ن ك 10,5-14,9) ببن عروس.

- **<u>إصلاح أضرار الفيضانات</u>**

انطلقت أشغال معالجة الأضرار الحاصلة على شبكة الطرقات المرقمة و المسالك الريفية إثر الأمطار الاستثنائية التي تهاطلت على بعض المناطق خلال الفترة من سبتمبر 2014 إلى فيفري 2015.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016	
				المبلغ (3) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(3)	المبلغ (2) - (3)	نسبة الإنجاز % (2) /(3)
نفقات التصرف	**82 480**	**82 480**	**84 220**	**1 740**	**% 102**	**1 740**	**% 102**
التأجير العمومي	35 428	35 428	37 796	2 368	% 107	2 368	% 107
وسائل المصالح	47 052	47 052	46 425	-628	% 99	-628	% 99
التدخل العمومي	0	0	0	0	---	0	---
نفقات التنمية	**664 661**	**764 661**	**851 594**	**186 933**	**% 128**	**86 933**	**% 111**
الاستثمارات المباشرة	**664 061**	**764 061**	**850 994**	**186 933**	**% 128**	**86 933**	**% 111**
على موارد الميزانية	475 000	575 000	593 096	118 096	% 125	18 096	% 103
على القروض الخارجية الموظفة	189 061	189 061	257 898	68 837	% 136	68 837	% 136
التمويل العمومي	**600**	**600**	**600**	**0**	**% 100**	**0**	**% 100**
على موارد الميزانية	600	600	600	0	% 100	0	% 100
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	---	0	---
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**88**	**88**	**---**	**88**	**---**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**747 141**	**847 141**	**935 902**	**188 761**	**% 125**	**88 761**	**% 110**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الجسور والطرقات لسنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

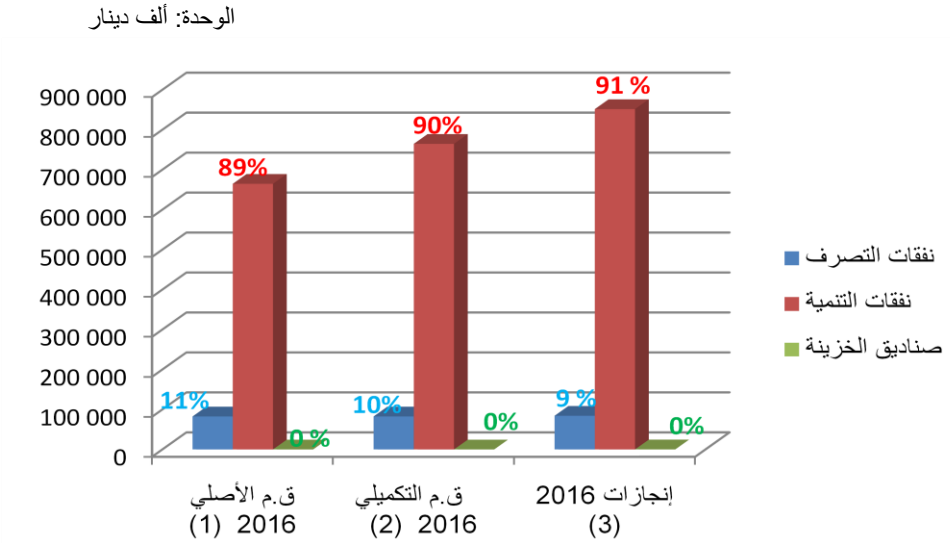

تضمنت ميزانية سنة 2016 الأصلية اعتمادات دفع بقيمة 747141 أد تنقسم إلى نفقات تصرف 82480 أد ونفقات تنمية 664661 أد (88,9 %) و بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2016 تم الترفيع في إعتمادات ا لدفع إلى 847141 أد وقد شمل الترفيع نفقات التنمية التي أصبحت تقدر بـ764661 أد (ترفيع بنسبة 15%) و شمل الموارد العامة للميزانية.

و لكن نسبة الإستهلاك العامة فاقت قانون المالية الأصلي بـ 25,3% و فاقت قانون المالية التكميلي 10,5%. بالنسبة لنفقات التنمية الاستثمارات المباشرة على الموارد العامة للميزانية فاقتت نسبة الإستهلاك 28,1% مقارنة بقانون المالية الأصلي و 11,4% مقارنة بقانون المالية التكميلي. و بالتالي فإنه تم تجاوز لتقديرات قانون المالية التكميلي فيما يتعلق بالإستثمارات المباشرة على الموارد العامة للميزانية بـ 3,1% و كذلك تجاوز لتقديرات قانون المالية اللأصلي أو التكميلي فيما يتعلق بالإستثمارات المباشرة على موارد قروض خارجية موظفة بـ36,4% و يرجع ذلك إلى فواضل من فصول أخرى و اعتمادات إضافية تم طلبها نظرا لنسق انجاز بعض المشاريع الذي فاق التوقعات.

أما نفقات التصرف فتم استهلاكها تقريبا بالكامل و بنسبة تفوق التقديرات الأصلية بـ 2,1%. نفقات التأجير فاقت التقديرات بـ 6,7% أما وسائل المصالح فنسبة الاستهلاك أقل من التقديرات الأصلية بـ1,3%.

جدول عدد 4 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016	
				المبلغ (1) - (3)	نسبة الإنجاز (1) /(3) %	المبلغ (2) - (3)	نسبة الإنجاز (2) /(3) %
تطوير البنية التحتية للطرقات	485 866	571 866	647 565	161 699	% 133	75 699	% 113
صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية	261 275	275 275	288 337	27 062	% 110	13 062	% 105
المجموع	**747 141**	**847 141**	**935 902**	**188 761**	**% 125**	**88 761**	**% 110**

رسم بياني عدد 4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2016

الوحدة: ألف دينار

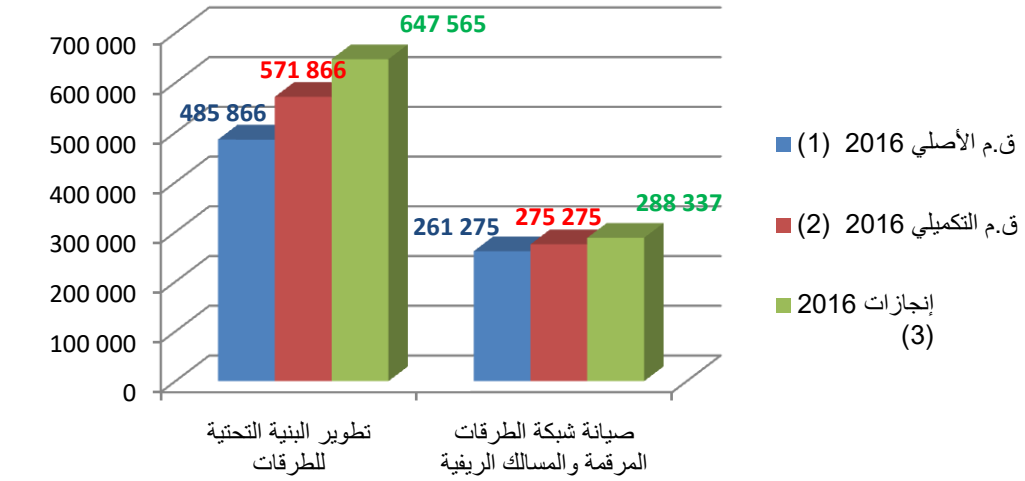

كما يبينه الجدول عدد 4 ويوضحه الرسم البياني 4 فإن نسبة استهلاك البرنامج الفرعي 1 تطوير البنية التحتية للطرقات فاقت التقديرات بـ 33,3% مقارنة بقانون المالية الأصلي و 13,2% مقارنة بقانون المالية التكميلي و ذلك باعتبار نسق الانجاز كان أسرع من المتوقع.

أما نسبة استهلاك البرنامج الفرعي 2 صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية فقد فاقت التقديرات بـ 10,4% مقارنة بقانون المالية الأصلي و 4,7% مقارنة بقانون المالية التكميلي ويعود ذلك أيضا إلى نسق الانجاز الذي كان أسرع من المتوقع.

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 1.1.1: إندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية**

تقديم الهدف : تطور شبكة الطرقات السيارة لتأمين العبور بين مختلف دول المغرب العربي و لتحسين التنقل بين مختلف جهات البلاد

جدول عدد 5 :

الهدف 1.1.1: إندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية

الهدف 1.1.1 : إندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1)/(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1)/(2)
	المؤشر 1.1.1.1 : النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة	نسبة	80	65	% 81	52	52,6	% 101

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.1: إندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية

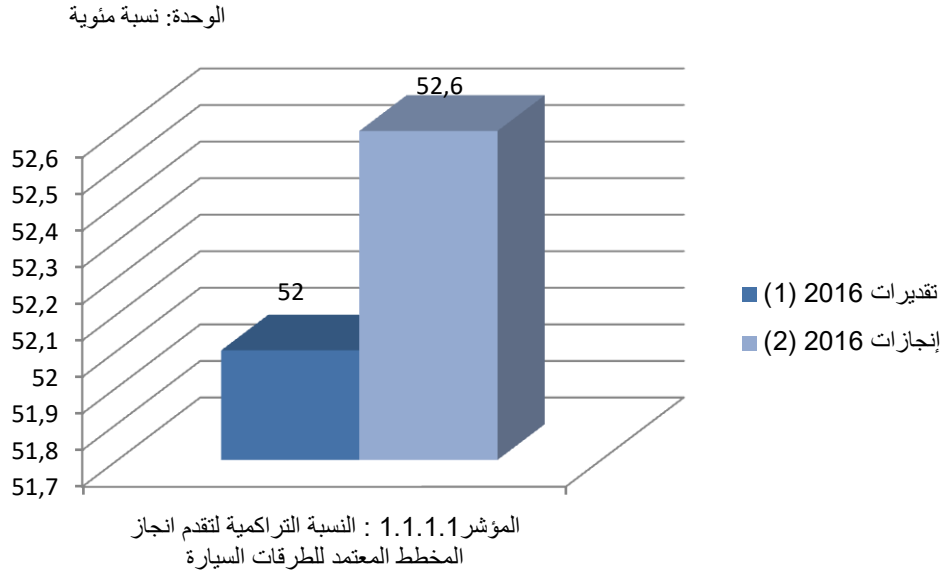

- **الهدف 1.2.1: تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية**

- **تقديم الهدف** : تعصير شبكة الطرقات المرقمة لتتلاءم مع تطور حركة المرور بتأهيلها حتى تصبح مطابقة للمواصفات العالمية

جدول عدد 6 :

الهدف 2.1: تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية

الهدف 1.2.1: تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1)/(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1)/(2)
	المؤشر 1.2.2.1: الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز لإستغلال	نسبة	3	8	% 266	25,1	52,1	% 208

رسم بياني عدد 6 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 2.1: تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية

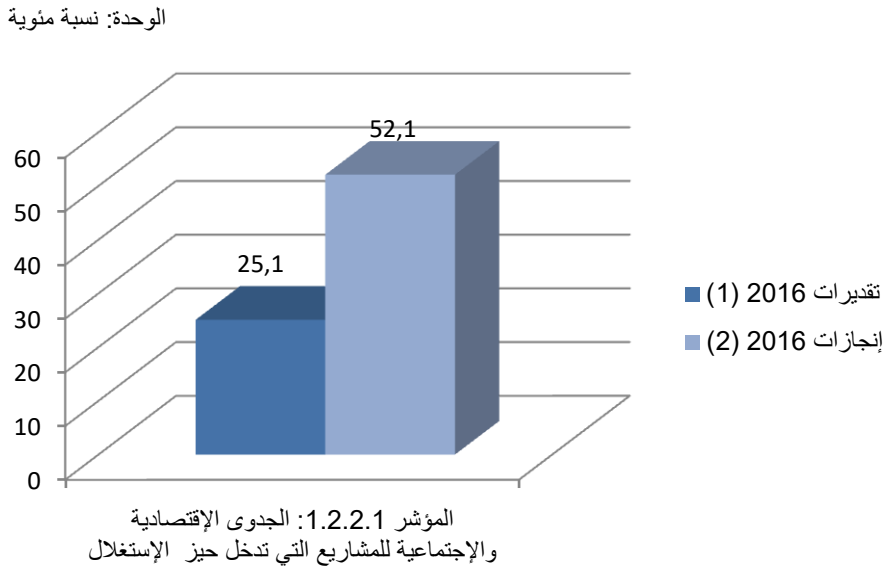

- **الهدف 1.3.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرقات المرقمة**

تقديم الهدف : تشكل التنمية القروية ركيزة حقيقة للتنمية الشاملة التي تقتضى مشاركة كل الفاعلين في المجتمع و في هذا الإطار تلعب العناية بالمسالك الريفية دورا أساسيا في الحد من الفوارق الإجتماعية والإقتصادية من خلال فك العزلة عن المناطق الداخلية لذلك تتركّز الجهود على دعم ومواصلة استحثاث نسق إنجاز مشاريع تهيئة المسالك الريفية

جدول عدد 7 :

الهدف3.1: تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرقات المرقمة

الهدف 1.3.1: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1) /(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1) /(2)
	المؤشر 1.3.3.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية للمخططين 11 و12	عدد	35	24,95	% 71	54,3	54,3	% 100

رسم بياني عدد 7 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.3.1: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

■ **الهدف 1.4.1: صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية)،**

تقديم الهدف : صيانة الرصيد المنجز من الطرقات و المسالك الريفية لتأمين ظروف السلامة لمستعملي الطريق

جدول عدد 8 :

الهدف 4.1: صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية)

الهدف 1.4.1: صيانة و استغلال البنية التحتية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية)	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1) /(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1) /(2)
	المؤشر 1.4.2.1 معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من شبكة الطرقات المرقمة	أ. د	9,15	31,6	% 345	32,9	30,92	% 94
	المؤشر 2.4.2.1 معدل كلفة تدعيم و صيانة الكلم الواحد من شبكة المسالك الريفية	أ. د	1,43	14,62	% 1022	15,43	16,05	% 104
	المؤشر 3.4.2.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز معالجة النقاط المحددة (أماكن تكرار الحوادث وأضرار الفياضانات 2011 - 2012)	%	91,7	47,9	% 52	93	88,6	% 95

رسم بياني عدد 8 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.4.1: صيانة شبكة الطرقات المرقمة و المسالك الريفية بصورة دائمة و عملية لسنة 2016

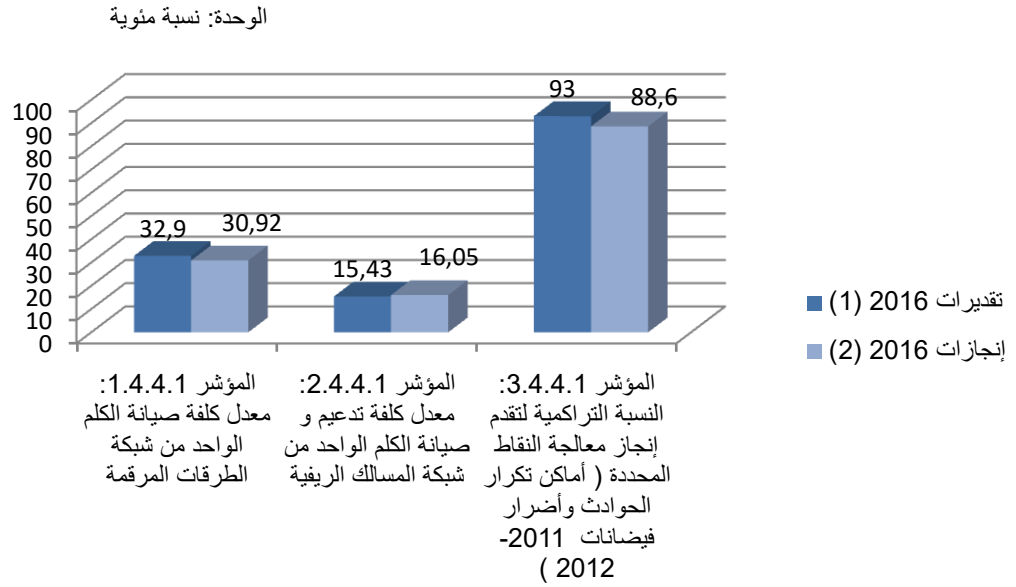

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016

الهدف 1-1-1: إندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية

✓ **المؤشر 1.1.1.1 : النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة**

انتهت أشغال الطريق السيارة وادي الزرقاء – بوسالم . أما أشغال الطريق السيارة صفاقس- قابس و قابس - مدنين - رأس جدير فتنجز بتعثر ناتج عموما عن صعوبة في تحرير الحوزة العقارية.

الهدف 1-2-1: تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية

✓ **المؤشر 2.2.1.1 الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال**

من ضمن 5 مشاريع مبرمج دخولها حيز الاستغلال لم يتم انجاز إلا مشروع سد الثغرات بالطريق الوطنية 18 بالكاف وهو ذو نسبة مردودية هامة (TRI) 52,1% أما بقية المشاريع الأخرى فهي لاتزال في طور الإنجاز والبعض منها ذو نسق انجاز متقدم.

الهدف 1-3-1: تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرقات المرقمة

✓ **المؤشر 1.3.3.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية(للمخططين 11 و12)**

طول المسالك التي يعنى بها هذا المؤشر هي 2524 كلم. انطلقت أشغال 760 كلم موزعة على 34 قسط بـ 23 ولاية بين شهري ديسمبر 2011 و جانفي 2012 و قد بلغت نسبة الإنجاز بـ 93% إلى حد ديسمبر 2015. أما 1014 كلم فتم تمويل انجاز 19 قسطا منها وهو ما يمثل حوالي 390 كلم عن طريق وفورات من قرض البنك الإفريقي للتنمية (مرحلة 6) و قد بلغت نسبة الإنجاز 59% إلى حد ديسمبر 2015 . أما 750 كلم فقد تم خلال 2014 إمضاء اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للانماء الإقتصادي و الإجتماعي وانطلقت الأشغال خلال الثلاثي الأخير من 2015.

طول المسالك التي يعنى بها هذا المؤشر هي 2889 كلم و تختلف نسبة الإنجاز إلى حد ديسمبر 2016 حسب البرامج على النحو التالي:

- أشغال تهيئة 760 كلم من المسالك الريفية موزعة على 34 قسط بـ 23 ولاية و قد بلغت نسبة الإنجاز إلى حد ديسمبر 2016 بـ 98% حيث تم فسخ صفقتين
- تهيئة 389 كلم من المسالك الريفية موزعة على 5 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 82% إلى حد ديسمبر 2016
- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بلغت نسبة الإنجاز 70% إلى حد ديسمبر 2016
- تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة و تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصرين بلغت نسبة الإنجاز 29 % إلى حد ديسمبر 2016 و قد انطلقت الأشغال خلال شهر جانفي 2016
- تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 39% إلى حد ديسمبر 2016 انطلقت الأشغال خلال شهر ماي 2016
- تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات بلغت نسبة الإنجاز 16% إلى حد ديسمبر 2016 انطلقت الأشغال خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 2016

الهدف 1-4-1: صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية)،

- ✓ **المؤشر 1.4.4.1: معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من شبكة الطرقات المرقمة**

انطلقت مشاريع الصيانة الدورية في مجملها خلال السنة المالية 2016.

- ✓ **المؤشر 2.4.4.1: معدل كلفة تدعيم و صيانة الكلم الواحد من شبكة المسالك الريفية**

نسق تنفيذ المشاريع كان بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى أن جميع المشاريع بمختلف الولايات انطلقت خلال السنة المالية 2016.

- ✓ **المؤشر 3.4.4.1: النسبة التراكمية لتقدم إنجاز معالجة النقاط المحددة (أماكن تكرار الحوادث وأضرار فيضانات 2012-2011)**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 71% و يعود ذلك إلى نسق تنفيذ المشاريع الذي لم يكن بالكيفية المأمولة وذلك باعتبار الإشكاليات الفنية التي تعرضت لها البعض من مشاريع إصلاح أضرار الإنزلاقات الأرضية. كما تم الإنطلاق في معالجة أضرار الفياضانات و الإنزلاقات التي لحقت بشبكة الطرقات خلال سبتمبر 2014 وفيفري 2015.

4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج و خاصة البرامج الفرعي الأول " تطوير البنية التحتية للطرقات " تتمثل في تحرير الحوزة العقارية حيث لا يزال يعد إشكالا رغم صدور القانون الجديد المتعلق بالانتزاع لفائدة المصلحة العامة

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- ضرورة الإسراع بإصدار الأوامر التطبيقية المتعلقة بالقانون الجديد المتعلق بالانتزاع،
- القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية لأكبر عدد ممكن من المشاريع،
- البحث عن تمويل لمشاريع المخطط الثالث عشر للتنمية مع الشروع في الدراسات اللازمة

II . البرنامج 2

حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

1 - التقديم العام للبرنامج

يتكون برنامج حماية المدن والشريط الساحلي من برنامجين فرعيين هما:

- حماية المناطق العمرانية من الفياضانات
- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

و تتمثل إستراتيجية مجال حماية المدن و الشريط الساحلي أساسا في التدخل على المستويات التالية:

- تشخيص معمق للوضعية الحالية وإعداد برامج التنمية الحضرية للمدن حتى يتسنى التكهن لأخطار الفيضانات والانجراف البحري وبالتالي التوقي منها.
- وضع برامج للتدخل تأخذ بعين الاعتبار:
  - درجة الأخطار وتأثيراتها المحتملة.
  - الإمكانات المتوفرة لتمويل وانجاز المشاريع.
- التخطيط على الأمدين القصير والمتوسط لإعداد الدراسات وانجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات و الشريط الساحلي من الانجراف

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون برنامج حماية المدن و الشريط الساحلي من برنامجين فرعيين وهما:

أ- البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفياضانات

يعمل هذا البرنامج الفرعي على التدخل لحماية المدن من خطر الفيضانات والحرص على الحفاظ على الأرواح البشرية والممتلكات والبنية الأساسية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- إعداد الدراسات لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات، وتمكن الدراسات المنجزة من برمجة مشاريع حماية المدن من الفيضانات وإبداء الرأي في مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية والتقسيمات ورخص البناء وذلك لتلافي إنجاز بنايات بالمساحات المنخفضة والمهددة بالفيضانات،
- إنجاز مشاريع حماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات . وتتمثل المنشآت المنجزة في هذا الإطار في قنوات ومسيلات ذات خاصيات فنية وأحجام مختلفة وحواجز حزامية على مشارف المدن وتهيئة مجاري المياه والأودية ذات الصلة ومنشآت مائية مختلفة،

- جهر وتنظيف قنوات الحماية من الفيضانات ومجاري المياه والأودية ذات الصلة وذلك برفع الأتربة والترسبات المختلفة،
- صيانة وتدعيم منشآت الحماية من الفيضانات وذلك بترميم بعض المنشآت المائية وإضافة بعض المنشآت لتحسين وظيفية القنوات المنجزة.

ب - البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

يعمل هذا البرنامج الفرعي على القيام بالتدخلات اللازمة لحماية المنشآت و المناطق الساحلية الأكثر تعرضا للانجراف البحري و دعم و صيانة البنية الأساسية الساحلية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية :

- عمليات تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري،
- عمليات تجزئة الأملاك المحاذية للملك العمومي البحري،
- رفع المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري بالتنسيق مع الإدارات الجهوية الساحلية،
- القيام بالدراسات اللازمة لصيانة الهياكل والمنشآت البحرية،
- القيام بالدراسات اللازمة للمناطق والمنشآت المهددة بالانجراف البحري،
- تنفيذ أشغال الحماية اللازمة.
- تنفيذ أشغال إحداث و تهيئة وترميم الموانى البحرية كصاحب منشأ مفوض.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل الأهداف المؤمل تحقيقها بالنسبة لهذا البرنامج في ما يلي :

- **الهدف 1.1.2:** التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة،
- **الهدف 1.2.2 :** حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية،

2 -<u>تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج</u>

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

- متابعة وإعداد دراسات وأشغال مشاريع الحماية من الفيضانات،
- تعهد وصيانة منشآت حماية المدن من الفيضانات،
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- تركيز وتجهيز المنشآت البحرية والموانى الترفيهية بصفة مباشرة،
- متابعة عمليات تحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري وحمايته من الاعتداءات (الزحف العمراني).

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

أ - البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفياضانات

- القيام بدراسات لحماية المدن من الفيضانات (دراسة حماية أريانة و القيروان من الفيضانات ودراسة حماية تونس الكبرى من الفيضانات ودراسة حماية تونس الشمالية و الشرقية من الفيضانات وتحيين دراسة حماية تونس الكبرى من الفيضانات)
- إنجاز مشاريع حماية المدن من الفيضانات (حماية مدينتي أريانة و القيروان من الفيضانات وحماية مدينة الرديف من الفيضانات وحماية تونس الغربية من الفيضانات)

و قد ساهمت هذه المشاريع الكبرى في تزايد قيمة النفقات الخاصة بالبرنامج الفرعي من مخطط إلى آخر وذلك وفقا للجدول التالي :

المخطط	الفترة	القيمة الجملية للنفقات (أد)
الثامن	1996-1992	32 000
التاسع	2001-1997	58 000
العاشر	2006-2002	96 000
الحادي عشر	2011-2007	71 000
المخطط المتحرك	2015-2012	92 000

ب - البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

- تجهيز ميناء الصيد البحري بالشابة و وميناء الصيد البحري بالمهدية ،
- صيانة الميناء القديم ببنزرت،
- تهيئة بحيرة تونس الجنوبية و مشروع تبرورة بصفاقس،
- حماية الشريط الساحلي لمدن قربص وهرقلة والمنستير والمهدية والشابة وجزر قرقنة،
- استصلاح بحيرة بوغرارة بمدنين،
- استصلاح سبخة بن غياضة بالمهدية.

3 - نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي (1)2016		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي (2)2016	
				المبلغ (3) - (1)	نسبة الإنجاز (1) /(3)	المبلغ (2) - (3)	نسبة الإنجاز (2) /(3)
نفقات التصرف	**3 613**	**3 825**	**3 692**	**79**	**% 102**	**-133**	**% 97**
التأجير العمومي	2 107	2 319	2 288	181	% 109	-31	% 99
وسائل المصالح	1 506	1 506	1 404	-102	% 93	-102	% 93
التدخل العمومي	0	0	0	0	---	0	---
نفقات التنمية	**58 000**	**65 000**	**67 127**	**9 127**	**% 116**	**2 127**	**% 103**
الاستثمارات المباشرة	**56 700**	**63 700**	**65 827**	**9 127**	**% 116**	**2 127**	**% 103**
على موارد الميزانية	31 700	38 700	41 987	10 287	% 132	3 287	% 108
على القروض الخارجية الموظفة	25 000	25 000	23 840	-1 160	% 95	-1 160	% 95
التمويل العمومي	**1 300**	**1 300**	**1 300**	**0**	**% 100**	**0**	**% 100**
على موارد الميزانية	1 300	1 300	1 300	0	% 100	0	% 100
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	---	0	---
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**---**	**0**	**---**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**61 613**	**68 825**	**70 819**	**9 206**	**% 115**	**1 994**	**% 103**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- بلغت نسبة إنجاز النفقات الخاصة بوسائل المصالح 93.3% مقارنة بتقديرات سنة 2016 وهي تعتبر نسبة مرضية.
- بالنسبة للإستثمارات المباشرة على موارد الميزانية بلغت نسبة الإنجاز 108.5% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2016 و يعود ذلك إلى ارتفاع نسق الأشغال،
- بالنسبة للإستثمارات المباشرة على القروض الخارجية الموظفة فقد بلغت نسبة الإنجاز 95.4% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2016.

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج

لسنة 2016 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

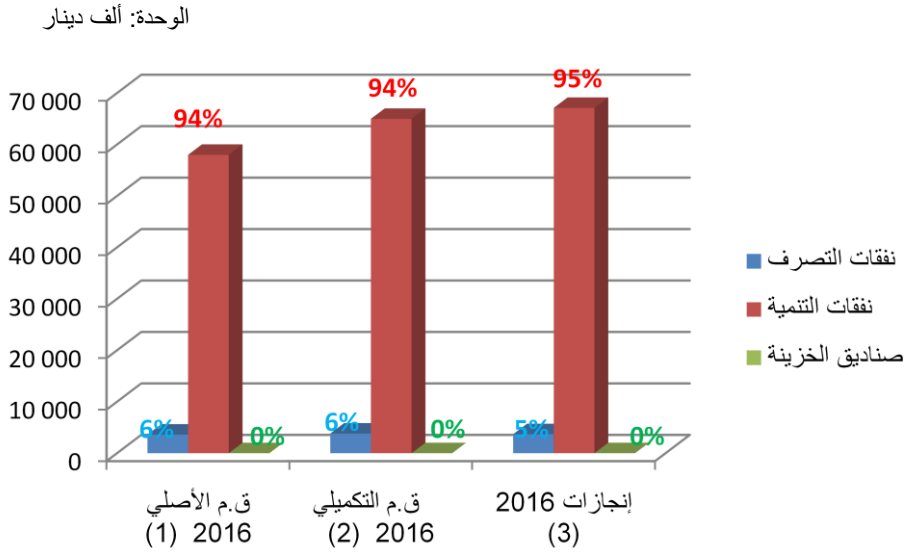

جدول عدد 4 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016	
				المبلغ (1) - (3)	نسبة الإنجاز (1) /(3)	المبلغ (2) - (3)	نسبة الإنجاز (2) /(3)
حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	53 625	60 837	59 620	5 995	% 111	-1 217	% 98
حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية	7 988	7 988	11 199	3 211	% 140	3 211	% 140
المجموع	**61 613**	**68 825**	**70 819**	**9 206**	**% 115**	**1 994**	**% 103**

- شهد البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات " نسبة إنجاز قدرت بـ98 % مقارنة بتقديرات القيمة المالية لسنة 2016

- أما بالنسبة للبرنامج الفرعي 2 "حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية " قدرت نسبة الإنجاز ب 140.2 % مقارنة بتقديرات سنة 2016 ويعود هذا الفارق إلى فتح إعتمادات إضافية تقدر بـ 3 مليون دينار لخلاص مشروع "فتح المسطح المائي بين غياضة" و 200 ألف دينار لخلاص "دراسة تهيئة وتثمين سبخة بن غياضة" وذلك على باب النفقات الاحتياطية.

رسم بياني عدد 4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2016

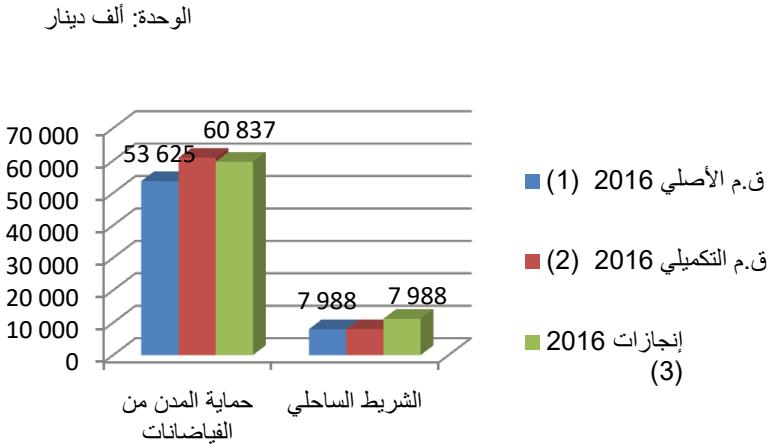

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 1.1.2**: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.

تقديم الهدف : تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكننا من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات و ذلك للتخفيف من حدتها و تأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. و للحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار و حتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه و دون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

جدول عدد 5 :

الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

الهدف 1.1.2 التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1) /(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	68.64	88	% 122	92	91	%75
	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية	%	100	87	% 58	89	83	% 93

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

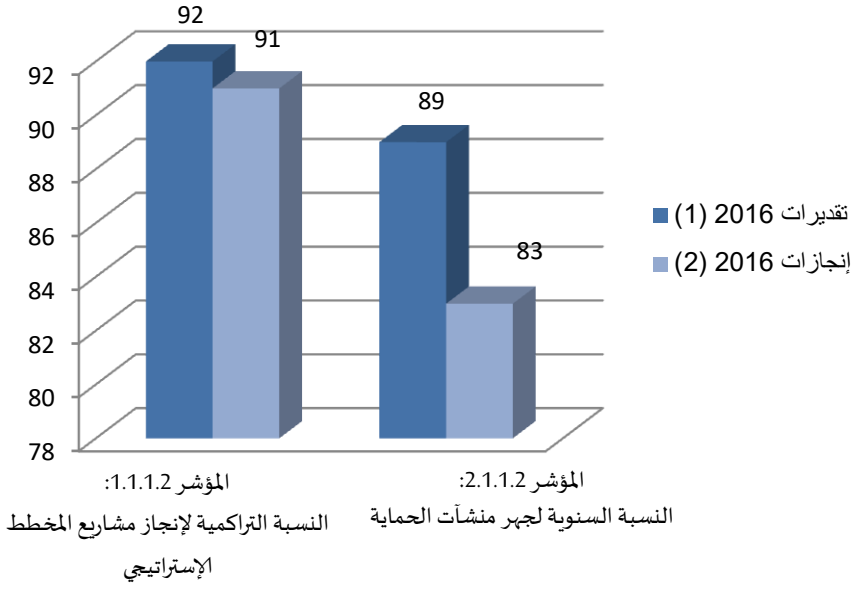

- **الهدف 2.2.2** : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

تقديم الهدف : تحديد و إعادة تحديد الملك العمومي البحري و ذلك للمحافظة عليه.

جدول عدد 6 :

الهدف 2.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

الهدف 3.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (2)/(1)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (2)/(1)
	المؤشر 1.2.2.2 : النسبة التراكمية لمراجعة حدود الملك العمومي البحري	%	15	0	-	15	0	-
	المؤشر 2.2.2.2 : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%	17	1.5	9%	19	10.2	% 54
	المؤشر 3.2.2.2 : نسبة انجاز مشاريع المخطط المديري لموانئ الصيد البحري	%	16	7	44%	16	9	%56

رسم بياني عدد 6 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة الهدف 2.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

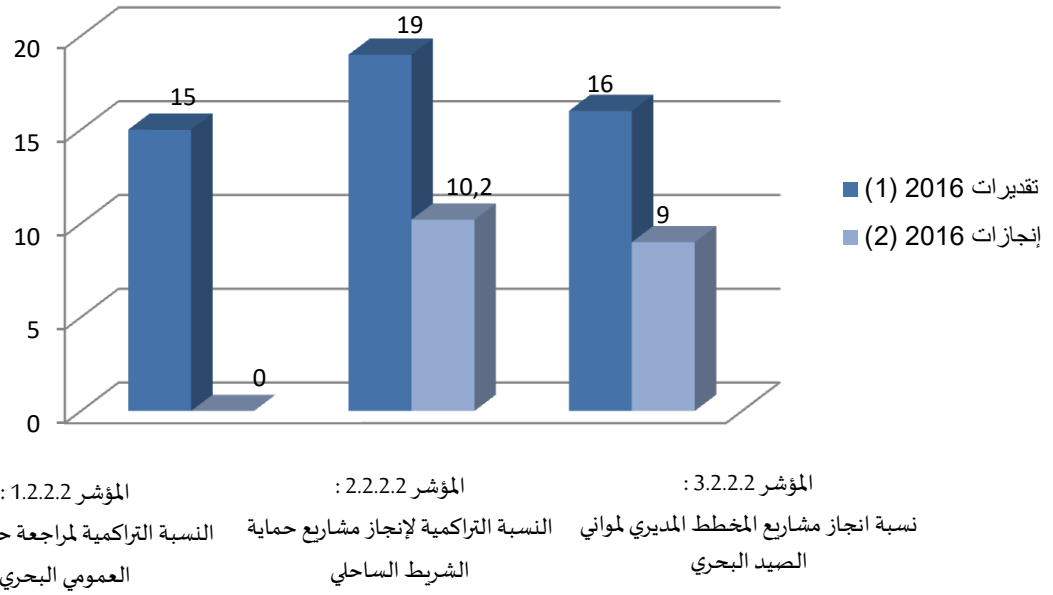

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016

الهدف 1 : التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

المؤشر 1.1.1.2 : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

سجل هذا المؤشر نسبة تقدم بحوالي 75% مقارنة بتقديرات سنة 2016 حيث تم إنجاز 6 مشاريع ضمن 9 مشاريع كان من المؤمل إتمامها خلال سنة 2016 و هي مشاريع حماية المدن التالية من الفيضانات : صفاقس (مشروعين)- نابل و الحمامات- حمام الشط- حمام الأنف- برقو.

ويعود ذلك إلى الأسباب التالية :

- ✓ فسخ عقود صفقات بعض المشاريع
- ✓ صعوبات في الإنجاز خاصة بالمقاول

المؤشر 2.1.1.2 : النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

سجل هذا المؤشر نسبة انجاز تساوي 93% مقارنة بتقديرات سنة 2016 حيث تم إنجاز حوالي 40 كلم إضافية من قنوات مغطاة وغير مغطاة ومنشآت مختلفة وذلك في إطار إنجاز بعض مشاريع الحماية من الفيضانات.

و تعود أسباب عدم إنجاز كامل النسبة المقدرة سنة 2016 إلى عدم تمكن مصالح الإدارة من إنجاز عدد المشاريع المؤمل إتمامها خلال سنة 2015 والتي عرفت العديد من الإشكاليات من أهمها فسخ عقود صفقات وتعرض شبكات بعض المستلزمين العموميين لمسار المنشآت المبرمج إنجازها.

الهدف 2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

المؤشر 1.2.2.2 : النسبة التراكمية لمراجعة حدود الملك العمومي البحري

لم يسجل هذا المؤشر نسبة تقدم مقارنة بتقديرات سنة 2016 حيث لم يتم إصدار أي أمر تحديد أو إعادة تحديد. إلا أن تقدم عمليات التحديد يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الولاية	مناطق موضوع التحديد أو المراجعة	طول الشريط الساحلي	مرحلة التحديد
بنزرت	غار الملح	25 كم	الاستقصاء
نابل	سبخة سليمان سيدي الجهمي	14كم	في طور استصدار أمر
	ميناء الهوارية	-	عمليات تحضيرية
أريانة	سبخة أريانة (جزء 1)	15كم	عمليات تحضيرية
	سبخة قلعة الأندلس	28 كم	عمليات تحضيرية
تونس	سبخة سكرة(جزء2)	15كم	عمليات تحضيرية
	ميناء ترفيهي قمرت	-	الاستقصاء العمومي

الولاية	مناطق موضوع التحديد أو المراجعة	طول الشريط الساحلي	مرحلة التحديد
المنستير	سبخة الساحلين	42 كم	تقبل الاعتراضات
	سبخة خنيس	16 كم	تقبل الاعتراضات
مدنين	مرفئ أغير	-	في طور استصدار أمر
	مرفئ القرين	-	في طور استصدار أمر
	مرفئ حاسي جلابة	-	في طور استصدار أمر
	منطقة أغير	-	عمليات تحضيرية
المهدية	سبخة بن غياضة	2 كم	عمليات تحضيرية

المؤشر 2.2.2.2 : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

تم ترسيم 08 مشاريع ضمن ميزانية 2016 وما قبلها مفصلة كما يلي:

- ميزانية 2014 وما قبلها:
  - إعادة بناء صقالة رادس
  - ترميم منشأة حماية بمنطقة الإبر بطبرقة
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بحومة السوق- جربة.
- ميزانية 2015:
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بالقراطن
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بالمامونية
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بهرقلة
  - فتح المسطح المائي لسبخة بن غياضة بالمهدية
- ميزانية 2016:
  - جزء من الشريط الساحلي بسلقطة
  - حماية شواطئ جبنيانة بصفاقس

إضافة إلى مشروع حماية فلاز المنستير وهو مشروع متواصل منذ سنة 2013 وتم تسلمه في سنة 2016.

وقد تمت برمجة 5 مشاريع لإتمامها خلال سنة 2016 وهي:

- حماية جزء من الشريط الساحلي بالقراطن
- حماية جزء من الشريط الساحلي بالمامونية
- حماية جزء من الشريط الساحلي بهرقلة
- حماية جزء من الشريط الساحلي بسلقطة
- حماية فلاز المنستير

ومشاريع متواصلة: فتح المسطح المائي بن غياضة

و قد سجل هذا المؤشر تقدما بنسبة **60 %** مقارنة بتقديرات سنة 2016 ويرجع هذا بالأساس إلى أسباب فنية وإجرائية عند تنفيذ المشاريع كالتالي:

- مشروع حماية جزء من الشريط الساحلي بهرقلة (300م) تم إلغاؤه وفسخ الصفقة نظرا لرفض المجتمع المدني حل الحماية موضوع الصفقة.
- مشروع حماية جزء من الشريط الساحلي بالمامونية قد شهد تأخيرا في انطلاق أشغاله نظرا لتأخر الدراسات (تم البدء في الأشغال بتاريخ 22 جويلية 2016). (طول الشريط الساحلي المعني700م تم حماية 300م منها خلال 2016).
- مشروع حماية جزء من الشريط الساحلي بسلقطة شهد تأخيرا في انطلاق أشغاله (تم البدء في الأشغال بتاريخ 22 جويلية 2016). (طول الشريط الساحلي المعني 700م تم حماية 100م منها خلال 2016). هذا بالإضافة إلى وجود منطقة التدخل داخل منطقة أثرية وما أدى إلى التنسيق الكلي مع المصالح المختصة للمعهد الوطني للتراث سواءا أثناء الدراسة أو مع بداية إنجاز الأشغال خصوصا إثر معاينة آثار جديدة أثناء أشغال الحفر.
- تم تسلم مشروع حماية جزء من الشريط الساحلي بالقراطن (طول الشريط الساحلي المعني بالحماية1300م) .
- بالنسبة لمشروع إعادة بناء صقالة رادس تم تأجيله نظرا لعدم توفر كامل الاعتمادات اللازمة حيث أن التقديرات بعد الدراسة فاقت بكثير التقديرات الأولية للمشروع ولمزيد التعمق في جدوى إنجاز المشروع.
- بالنسبة لمشروع ترميم منشأة حماية بمنطقة الإبر بطبرقة تم تأجيله نظرا لعدم توفر كامل الاعتمادات اللازمة حيث أن التقديرات بعد الدراسة فاقت بكثير التقديرات الأولية للمشروع.
- بالنسبة لمشروع فتح المسطح المائي بن غياضة فقد شهد تقدما بنسبة 40% أي ما يعادل 500 م من 1200م سنة 2016
- بالنسبة لمشروع حماية فلاز المنستير فقد تم تسلمه سنة 2016 . وتم انجاز ما يعادل 450 م من مجموع 3 كم سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية المقترحة من قبل الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية المتمثلة في إنجاز مشاريع البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري لم تؤخذ بعين الاعتبار وبالتالي لم يسند للإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية مسؤولية تنفيذ المشاريع الكبرى المذكورة بالبرنامج السنوي للقدرة على الآداء لسنة 2016 والتي يتم انجازها من طرف وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بوزارة البيئة.

المؤشر 3.2.2.2 : النسبة التراكمية لانجاز مشاريع المخطط المديري لموانئ الصيد البحري المتسلمة وقتيا كان من المنتظر انتهاء أشغال:

- 4 مشاريع سنة 2015 وهي كالأتي:
  - أشغال توسيع ميناء جرجيس
  - أشغال توسيع ميناء الكتف بمدنين
  - أشغال اصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم بجربة

- أشغال توسعة وتهيئة ميناء الشابة

- مشروع توسيع ميناء بنزرت 2016.

و قد سجل هذا المؤشر تقدما بنسبة **52.9 %** مقارنة بتقديرات سنة 2016:

- أشغال توسيع ميناء جرجيس: تم تسلمه في 2015
- أشغال توسيع ميناء الكتف: لم يتم استلامه بعد
- أشغال اصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم: تم تسلمه في 2016
- أشغال توسعة وتهيئة ميناء الشابة: تم إضافة ملحق للصفقة ولم يتم التسلم سنة 2016
- مشروع توسيع ميناء بنزرت 2016: لم يتم تسلمه بعد

4 - التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

- طلب عروض غير مثمر
- تعطل بعض المشاريع بسبب فسخ عقود صفقات وتعرض شبكات بعض المستلزمين العموميين لمسار المنشآت المبرمج إنجازها.
- صعوبات في الإنجاز خاصة بالمقاول (نقص في اليد العاملة المؤهلة، عدم توفر المواد في بعض الأحيان...)
- توقف الأشغال بسبب مشاكل عقارية أو إجتماعية (تعرض المواطنين للأشغال)

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- مراجعة التشاريع المتصلة بالملك العمومي البحري لإضفاء مزيد التناسق والنجاعة في هذا الميدان.
- سن نص قانوني يكلف الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية بدراسة وإنجاز الأشغال البحرية كصاحب منشأ مفوض على غرار ما هو معمول به في مجال البنايات المدنية.
- مراجعة كراسات الشروط المتعلقة بطلبات العروض (أشغال ودراسات) حتى تتوافق مع عروض السوق (مثل التقليص في المعايير البشرية والمادية المطلوبة في كراس الشروط وبالتالي إيجاد توافق بين العرض و الطلب)،
- حث المقاولة على التسريع في نسق الإنجاز،
- التنسيق مع السلطات المحلية لإيجاد الحلول اللازمة للإشكاليات التي تعترض إنجاز المشاريع،
- الإسراع في نسق إعداد الدراسات و إتمامها قبل برمجة المشاريع الخاصة بها،
- تعيين مكاتب دراسات لمراقبة الأشغال لجميع المشاريع و ذلك لمساندة الإدارة في متابعة الأشغال،
- تحرير مسار المشروع قبل الإنطلاق في الأشغال،
- تركيز منظومة معلوماتية على المستوى الوطني تأخذ بعين الاعتبار مخطط الأعمال الخاص بالمقاول
- تحيين أمثلة شبكات مختلف المتدخلين العموميين و إدراجها ضمن منظومة معلوماتية

III. البرنامج 3

التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1 - التقديم العام للبرنامج

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج 3 **"التهيئة الترابية والمدن"** من ثلاثة (3) برامج فرعية قطاعية وهي:

أ- البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية،
- تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،
- تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد،
- دعم الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي الفضاء المغاربي والرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني،
- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة،
- إحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة قصد تحقيق استدامة التنمية،
- تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

ب - البرنامج الفرعي 2: التعمير

تمثل التهيئة العمرانية عنصرا من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية الريفية.

وتندرج التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في إطار تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة للمدن والتجمعات السكنية تهدف إلى:

- تكريس مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط العمراني للمدن والتجمعات السكنية،
- التوجه نحو إرساء تعمير يضمن العدالة الإجتماعية،
- دعم اللامركزية وضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني في إعداد مشاريع التهيئة ومتابعة تنفيذها،
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في إنجاز البرامج ذات المصلحة العامة.

ج - البرنامج الفرعي 3: الإسكان

تهدف السياسة السكنية إلى توفير السكن اللائق لكل مواطن في محيط تتوفر فيه جميع المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية والبنى التحتية.

وترتكز مبادئ الإستراتيجية السكنية على:

- وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود والمتوسط،
- وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها،
- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،
- المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،
- تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني من خلال بعث برامج التدخل بالأحياء الشعبية،
- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،
- القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضمان ديمومته واستصلاح النسيج العمراني القديم،
- رصد المعطيات واستنتاج المؤشّرات الخاصّة بقطاع السكن،
- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 3 فيما يلي :

- **الهدف 3-1-1** : تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة،
- **الهدف 3-2-1** : إعداد تخطيط عمراني مستديم للمدن والتجمعات الريفية،
- **الهدف 3-3-1** : تطوير السكن الاجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم.

2 -تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تتمثل أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج 3 خلال سنة 2016 فيما يلي:

- مواصلة تغطية التراب الوطني والجهات الداخلية بأمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية الولايات،
- مواصلة دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق سنة2030،
- مواصلة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية،
- العمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،
- توفير خرائط رقمية للمدن لمراجعة أمثلة التهيئة العمرانية،
- مواصلة برامج توفير السكن الميسر الموجه للفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل،
- توفير الأراضي الصالحة للبناء،
- مواصلة برامج تحسين ظروف العيش داخل الأحياء السكنية والحد من انتشار البناء الفوضوي،
- وضع مشروع برنامج للتدخل بالنسيج العمراني القديم.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

وتتمثل أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف **البرنامج** وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج فيما يلي :

أ - البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

- الإنتهاء من اعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزبد وبصدد اتمام المراحل النهائية من دراسات ولايات وقبلي وجندوبة وسليانة،
- مواصلة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية الكاف في المرحلة الثالثة،
- بصدد اعداد المراحل الأولى والثانية لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات تطاوين وزغوان وقفصة،
- الإنطلاق في اعداد المراحل الأولى لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات باجة وتوزر والمهدية وقابس،
- إنجاز المرحلة الأولى من دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق 2030 ، وبصدد مراجعة النسخة التمهيدية للمرحلة الثانية من هذه الدراسة،
- الإنتهاء من انجاز المرحلة الأولى من اعداد استراتيجية اتصال للإدارة العامة للتهيئة الترابية والشروع في انجاز المرحلة الثانية،
- انطلاق ارساء منظومة للتصرف الإلكتروني في دراسات التهيئة الترابية.

ب - البرنامج الفرعي 2: التعمير

أفضت متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية خلال سنة 2016 إلى النتائج التالية:

- المصادقة على مثال التهيئة العمرانية للناظور من ولاية زغوان
- المصادقة على مراجعة مثال التهيئة العمرانيّة لبلديّة القلعة الخصباء من ولاية الكاف.
- المصادقة على مراجعة مثال التهيئة العمرانيّة لمنطقة الجرف من ولاية مدنين.
- المصادقة على مثال التهيئة التفصيلي للمنطقة الصناعية " كستيليا "
- المصادقة على مثال التهيئة التفصيلي للمنطقة السياحية "فج الأطلال" من معتمدية عين دراهم من ولاية جندوبة.
- تمت إحالة **38 أمثلة** تهيئة عمرانية لرئاسة الحكومة لاستصدار أوامر المصادقة عليها.
- مواصلة متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ل95 بلدية
- متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية لـ **123 مجلسا** قرويا تم الشروع في دراستها سنة 2015 أو خلال السنوات السابقة،
- متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية لـ **145 تجمعا** ريفيا تم الشروع في دراستها سنة 2015 أو خلال السنوات السابقة.

ج - البرنامج الفرعي 3 : الإسكان

- في إطار تطوير تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1125 لسنة 2016 قصد تبسيط إجراءات إسناد المنح والقروض لفائدة الحالات الإجتماعية والترفيع في قيمتهما،
- في إطار تحسين مردود صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها :
  - تمويل إقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.
  - تمويل توسعة أو بناء مسكن.
  - تمويل إقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.
- في إطار الإستجابة لحاجيات الفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل للإستفادة من البرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي تمت مراجعة الأمر المنظم للبرنامج وذلك قصد تطوير تدخله ليشمل بناء مساكن عن طريق آلية البناء الذاتي وتهيئة مقاسم إجتماعية كما تم تكليف باعثيين عقاريين خواص لإنجاز ما يقارب 4650 مسكن وموزعة على عدة ولايات بالإضافة إلى المساكن المنجزة عن طريق الباعثين العموميين (حوالي 2837 مسكن و800 مقسم)،
- الإنطلاق في مراجعة قانون البعث العقاري الصادر سنة 1990 وذلك قصد مواكبة التطورات التي شهدها القطاع (في طور الإستشارة)،
- نظرا لتقادم الرصيد السكني القائم وتفاقم ظاهرة البنايات المتداعية للسقوط وغياب إطار تشريعي خاص بالموضوع تم الإنطلاق في إعداد مشروع قانون جديد يتعلق بالتدخل في البنايات المتداعية للسقوط (في طور الإستشارة)،
- في إطار معالجة وضعية المباني الراجعة بالنظر لأملاك الأجانب التي تتصرف فيها شركة السنيت تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالتفويت في العقارات الراجعة للدولة التونسية طبقا للإتفاقيات التونسية - الفرنسيةوذلك قصد تبسيط

إجراءات التفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة والقيام بعمليات جماعية عقارية قصد تهذيب وتجديد الرصيد العقاري المتداعي للسقوط (في طور الإستشارة)،

- نظرا للصعوبات التي تشهدها العائلات متوسطة الدخل بتمويل إقتناء مسكن وخاصة في إطار الإرتفاع الملحوظ للكلفة خلال السنوات الأخيرة تم إحداث برنامج المسكن الأول قصد تمكين العائلات من قرض ميسر لتغطية التمويل الذاتي في حدود 20% من كلفة المسكن بشروط ميسرة،
- الإعداد لبرنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية (التدخل في 3 بلديات بكل ولاية) بقيمة 216 مليون دينار.
- في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن الإستراتيجية الجديدة للسكن ، تم الإنطلاق في إعداد دراسة حول السكن المعد للكراء ودراسة حول السكن الميسر،
- مواصلة إنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في قسطه الأول بكافة ولايات الجمهورية كما تم تشخيص وبلورة القسط ثاني من البرنامج،
- في إطار المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الموئل الثلث الذي إنعقد بمدينة كيتو –الإكودور من 17 إلى 20 أكتوبر 2016 تم إعداد التقرير الوطني للموئل الثالث تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وبمساهمة العديد من الوزارات والمؤسسات الأخرى المعنية بشأن المستوطنات البشرية وقد شاركت تونس في هذا المؤتمر بوفد يترأسه السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

3 - نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016(1)		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016(2)	
				المبلغ (3) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(3)	المبلغ (3) - (2)	نسبة الإنجاز % (2) /(3)
نفقات التصرف	**16 083**	**16 083**	**15 751**	**-332**	**% 98**	**-332**	**% 98**
التأجير العمومي	14 771	14 771	14 466	-305	% 98	-305	% 98
وسائل المصالح	271	271	261	-10	% 96	-10	% 96
التدخل العمومي	1 041	1 041	1 024	-17	% 98	-17	% 98
نفقات التنمية	**163 070**	**163 070**	**176 505**	**13 435**	**% 108**	**13 435**	**% 108**
الاستثمارات المباشرة	**162 000**	**162 000**	**175 435**	**13 435**	**% 108**	**13 435**	**% 108**
على موارد الميزانية	86 000	86 000	82 411	-3 589	% 96	-3 589	% 96
على القروض الخارجية الموظفة	76 000	76 000	93 024	17 024	% 122	17 024	% 122
التمويل العمومي	**1 070**	**1 070**	**1 070**	**0**	**% 100**	**0**	**% 100**
على موارد الميزانية	1 070	1 070	1 070	0	% 100	0	% 100
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	---	0	---
صناديق الخزينة	**18 000**	**23 000**	**30 037**	**12 037**	**% 167**	**7 037**	**% 131**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**197 153**	**202 153**	**222 293**	**25 140**	**% 113**	**20 140**	**% 110**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج

لسنة 2016 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

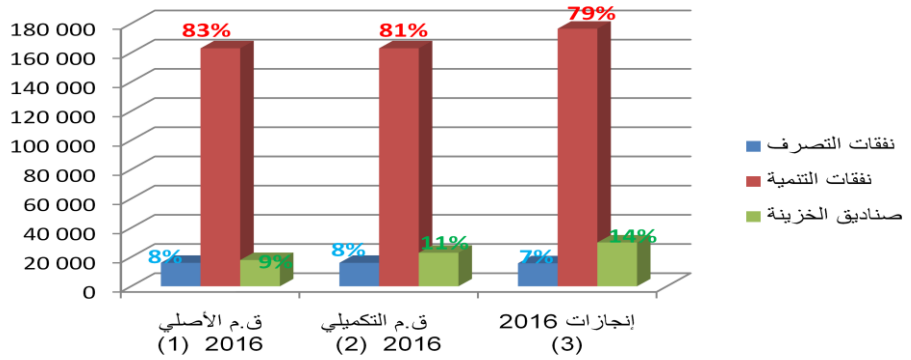

جدول عدد 4 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016(1)		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016(2)	
				المبلغ (3) - (1)	نسبة الإنجاز (1) /(3) %	المبلغ (3) - (2)	نسبة الإنجاز (2) /(3) %
التهيئة الترابية	2 352	2 352	2 318	-34	% 99	-34	% 99
التعمير	11 703	11 703	9 481	-2 222	% 81	-2 222	% 81
الإسكان	183 098	188 098	210 494	27 396	% 115	22 396	% 112
المجموع	**197 153**	**202 153**	**222 293**	**25 140**	**% 113**	**20 140**	**% 110**

رسم بياني عدد 4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2016

الوحدة: ألف دينار

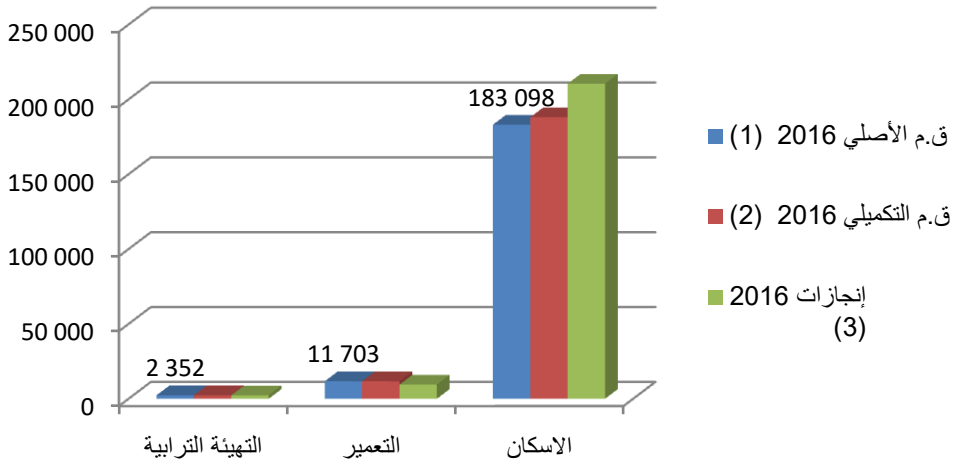

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 3-1-1** : تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة.

- **تقديم الهدف :** وضع الآليات الفنية والمؤسساتية للمجال الترابي الوطني وإعداد استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة لكل الجهات،
- **مرجع الهدف :** التوجهات الكبرى للتنمية العادلة والشاملة والمستديمة والدراسات الاستراتيجية في مجال التهيئة الترابية.

جدول عدد 5 :

الهدف 3-1-1: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق

تنمية شاملة وعادلة ومستدامة (التهيئة الترابية)

الهدف 3-1-1 : تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1) /(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.1.3 عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية للولايات	عدد	4	-	-	4	3	% 75
	المؤشر 2.1.1.3 نسبة انجاز وضع خارطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى	%	60	30	% 50	60	50	% 83

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

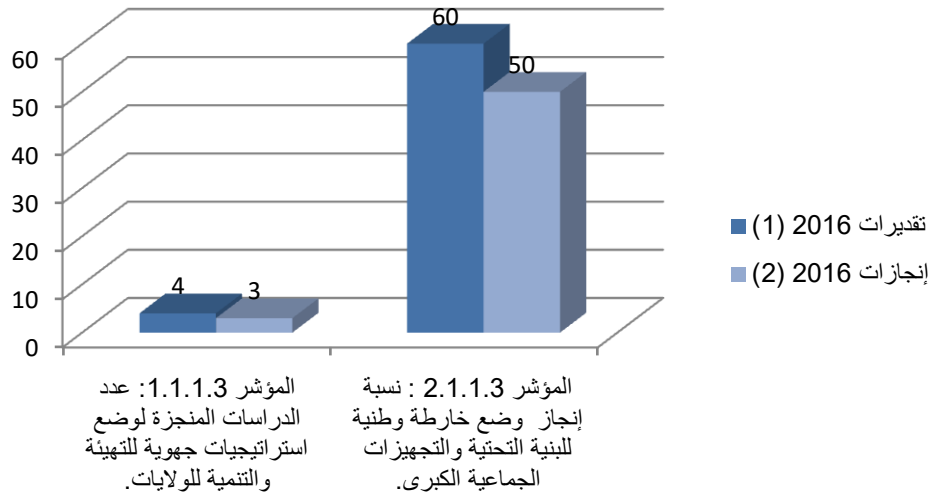

- **الهدف 3-2-2**: إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية.

- تقديم الهدف: إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وأهم التجمعات الريفية لتنظيم الفضاء العمراني وترشيد استعماله والتحكم في التوسعات العمرانية وتركيز الأنشطة والتجهيزات الضرورية.
- مرجع الهدف: تجدر الإشارة إلى أن كل البلديات مغطاة بأمثلة تهيئة عمرانية يتم تحيينها بطلب من الجماعات المحلية المعنية. أما بالنسبة للتجمعات الريفية فتبلغ نسبة التغطية حوالي 34 % ويجري العمل على تغطية أكبر عدد ممكن من هذه التجمعات بأمثلة تهيئة عمرانية محينة من خلال البرمجة السنوية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المجالس الجهوية المعنية.

جدول عدد 6 :

الهدف 3-2-2: إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية (التعمير)

الهدف 3-2-2 إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1)/(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1)/(2)
	المؤشر 1.2.2.3 : نسبة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية	عدد	35	5	% 14	30	38	% 127
	المؤشر 2.2.2.3 : نسبة البلديات التي لم تراجع أمثلة تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات	%	37	29	% 78	35	30	% 86

رسم بياني عدد 6 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية

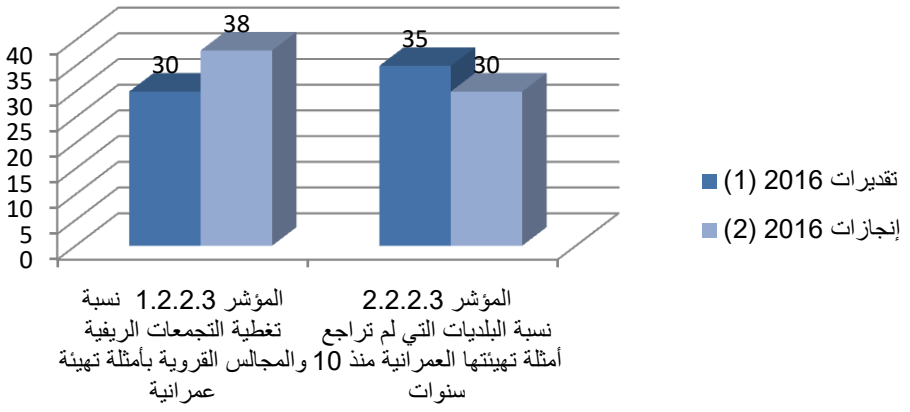

- **الهدف 3-3-3** : تطوير السكن الاجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم.

- تقديم الهدف: وضع الآليات والبرامج لتحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية وخاصّة منها المحدودة الدخل من خلال:
  - توفير سكن لائق
  - النهوض بالسكن القائم وتحسين ظروف العيش.
- مرجع الهدف: السياسة السكنية والدراسات الإستراتيجية في مجال الإسكان.

جدول عدد 7 :

الهدف -3-3-3: النهوض بلسكن الاجتماعي وتدعيم النسيج الحالي(الإسكان)

النسيج الحالي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1) /(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1) /(2)
الهدف 3-3-3: النهوض بالسكن الإجتماعي وتدعيم النسيج الحالي	المؤشر 1.3.3.3 نسبة المساكن الإجتماعية المنجزة	%	90	32	% 36	90	49	% 54
	المؤشر 2.3.3.3 النسبة التراكمية لتعويض المساكن البدائية	%	9	20	% 44	68	16	% 23
	المؤشر 3.3.3.3 نسبة المنتفعين من الصندوق الوطني لتحسين السكن	%	68	68	% 100	68	66	% 98

رسم بياني عدد 7 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تطوير السكن الإجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم

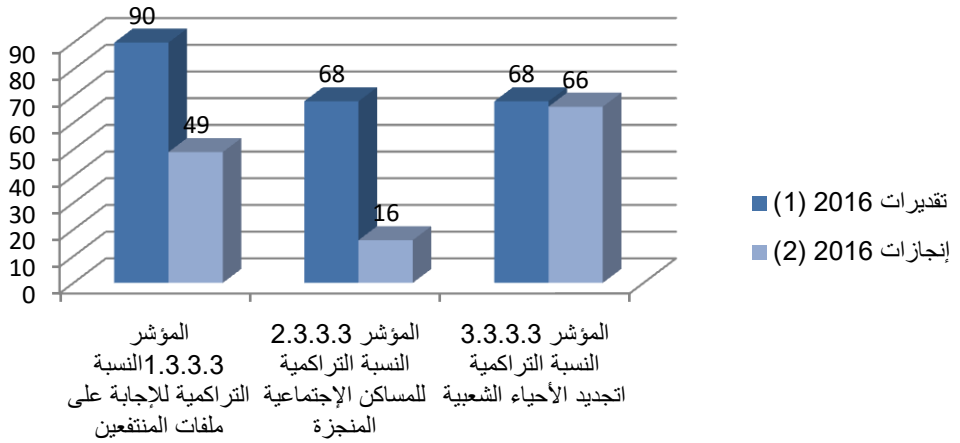

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016

الهدف 3-1-1: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

المؤشر 1.1.1.3: عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 75% بالنسبة لهذا المؤشر ويعود هذا التطور الهام في الإنجاز إلى استكمال اعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات سيدي بوزيد والقصرين والقيروان والذي تم الانطلاق في اعدادها منذ سنة 2011 والتي شهدت العديد من الصعوبات أهمها تأخر مكاتب الدراسات في إنجاز الدراسات نظرا لعدم توفر بعض المعطيات وفي الأحيان تتعمد مكاتب الدراسات في تأخير الإنجاز نظرا للقيمة المالية للصفقة وهو ما يؤثر سلبا على مدة الإنجاز وأيضا على القيمة الفنية للدراسة.

هذا وقد بلغت نسبة الإنجاز في الدراسات الأخرى مراحل متقدمة على غرار:

- ✓ دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولاية سليانة وقبلي وجندوبة والكاف : بصدد إعداد المرحلة الأخيرة ،من المتوقع أن يتم إعداد هذه الدراسات مراحلها النهائية مع موفى سنة 2016،
- ✓ دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات زغوان وتطاوين وقفصة : بصدد إعداد المرحلة الثانية ،
- ✓ انطلاق إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات باجة وتوزر والمهدية وقابس .

المؤشر 2.1.1.3 : نسبة انجاز وضع خارطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 50% بالنسبة لهذا المؤشر حيث تم الإنتهاء من إعداد المرحلة الأولى من الدراسة وبصدد مراجعة تقرير المرحلة الثانية من طرف الإدارة.

الهدف 3-2-2: إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية

المؤشر 1.2.2.3: نسبة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 126 % بالنسبة لهذا المؤشر، وهي نسبة تفوق النسبة المأمولة وتمثل النسبة التراكمية للمؤشر لسنتين على التوالي(2015 و2016) حيث انه وباعتبار التأخير الملحوظ في إنجاز مختلف مراحل دراسات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لسنة 2015 وفي إجراءات المصادقة عليها تم احتساب أمثلة التهيئة العمرانية المبرمجة لسنة 2015 و التي تمت إحالتها لرئاسة الحكومة لإتمام إجراءات المصادقة عليه بأمر و تلك المدرجة ضمن برنامج سنة 2016، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها:

- عدم جدية بعض مكاتب الدراسات من حيث محتوى الدراسات واحترام الآجال التعاقدية،
- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وعدم احترامها للآجال القانونية ،

- عدم التزام العديد من البلديات بآراء بعض المصالح الإدارية وتمسكها بطلب توسعات عمرانية جديدة أو بإدخال تعديلات متكررة على مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية وخاصة في مستوى مراحلها النهائية مما يتطلب إعادة إجراءات المصادقة والتعليق للعموم عليها،
- غياب نيابات خصوصية، وطلب البعض منها إعادة النظر في الدراسات بعد أن بلغت مراحل متقدمة من إجراءات المصادقة عليها،

غياب المتابعة الجدية لهذه الدراسات في المستوى المحلي والجهوي وتدني مستواها.

المؤشر 2.2.2.3: نسبة البلديات التي لم تراجع أمثلة تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 86 % بالنسبة لهذا المؤشر، وهي نسبة جيدة بالرغم من أنه لم يتم بلوغ النسبة المأمولة ويعود ذلك إلى التأخير الحاصل في مستوى إنجاز مختلف مراحل دراسات إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وفي إجراءات المصادقة عليها وذلك على غرار الإشكاليات المتعلقة بدراسات أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات.

الهدف 3-3-3 : النهوض بالسكن الاجتماعي وتدعيم النسيج الحالي

المؤشر 1.3.3.3: النسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين

تم تسجيل إرتفاع يقدر بـ49 % مقارنة مع نسبة إنجاز سنة 2015 التي بلغت 32% ويعود ذلك لجملة من الأسباب التالية:

- إعتماد منظومة إعلامية خاصة بالمنح والقروض لتسهيل دراسة الملفات.
- تنقيح الأمر عدد 534 لسنة 2007 بالأمر 1125 لسنة 2016المتعلق بضبط شروط وإسناد القروض والمنح لتحسين السكن والرامي لتبسيط إجراءات إسناد المنح والقروض والترفيع في القيمة القصوى للمنح والقروض..

المؤشر 2.3.3.3: النسبة التراكمية للمساكن الإجتماعية المنجزة

- بلغ عدد المساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي إلى موفى سنة2016 بـ 2551 مسكنا إجتماعيا.
- تم إنجاز 2000 مسكن إلى موفى سنة 2016 فيما يتعلق بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة.
- تراجع إقبال الباعثين العقاريين على إنجاز مساكن إجتماعية عن طريق الفوبرولوس وذلك لعدم إستجابة المنظومة التشرعية للتغييرات الإقتصادية والإجتماعية ولغلاء الأسعار حيث قدرت مجموع المساكن الإجتماعية المنجزة والممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء ب217 مسكنا.
- قدرت النسبة التراكمية لإنجاز المساكن الاجتماعية إلى موفى سنة 2016 ب .16 % سواء المنجزة عن طريق البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عن طريق الفوبرولوس ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
  - السنوات الأولى لانطلاق البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي خصصت لإعداد الدراسات والتصفية العقارية.
  - صعوبة في مناطق التدخل بالجهات الداخلية وتشتت المساكن البدائية،
  - ضعف مشاركة المقاولات في طلبات العروض في بعض الجهات،

المؤشر 3.3.3.3 : النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 66% قريب من نسبة التقديرات التي حددت بـ68 % و يعود هذا إلى:

- إستهلاك الإعتمادات المخصّصة للمشروع في الإبان من شأنه رفع العديد من الصعوبات التي كانت تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.
- نسبة مشاركة طيبة للمقاولات في مجملها.
- لكن هناك صعوبات في توفير الأراضي المخصصة لإنجاز التجهيزات مما أثر سلبا على الترفيع في عدد الأحياء المنتهية تهذيبها

4 - التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

بالنسبة للبرنامج الفرعي1: "التهيئة الترابية"

1 - اشكاليات استراتيجية:

- تفاوت بين الجهات في مجال التوزيع السكاني وتمركز الأنشطة الإقتصادية والتجهيزات الجماعية والذي يبرز من خلال تمركز قرابة 67% من سكان البلاد بينما تشهد المناطق الغربية نموا ضعيفا في مجالي السكان والتنمية وقد سجلت هذه الجهات صافي هجرة سلبي في السنوات الأخيرة.
- مركزية قوية في مجال التخطيط الترابي والعمراني وغياب اللامركزية في المجال.
- غياب آليات التمويل للتهيئة الترابية خاصة في مجال تكوين المدخرات العقارية.
- قلة الإمكانيات البشرية والمادية التي تعرفها الهياكل المتدخلة في مجال التهيئة الترابية
- نسبة المجال الترابي المغطى ببلديات ضعيفة مقارنة بالمجال الريفي (يمثل الوسط البلدي 35% من المجال الترابي ويقطنه ثلثي السكان).
- موارد طبيعية محدودة واستغلال مفرط للموارد المائية.

2 - اشكاليات ادراية وإجرائية:

صعوبة في التعامل مع بعض مكاتب الدراسات التي تتعمد في بعض الأحيان عدم احترام انجاز الروزنامة مما يضع الإدارة في موقف صعب أما الغاء الاتفاقية وإعلان طلب عروض جديد أو التنبيه والتفاوض مع مكتب الدراسات للتسريع في انجاز الدراسة وفي كلا الحالتين يؤثر ذلك على مدة الإنجاز وعلى الجودة الفنية للدراسة.

بالنسبة للبرنامج الفرعي2: "التعمير"

- رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة اشكاليات سواء على مستوى التخطيط والتنمية بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين بما يساعد على توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتحسين ظروف عيش المواطنين.

- بيان وتحديد أهم **الإشكاليات والنقائص** المتعلقة بتنفيذ البرنامج والبرامج الفرعية,
- يتم إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بمبادرة من الجماعة المحلية المعنية (البلديات أو المجالس الجهوية) بالتنسيق مع الإدارات الجهوية للتجهيز، وتتولى متابعة مختلف إجراءات إعداد ومراجعة هذه الأمثلة والمصادقة عليها وفقا لأحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير،
- وتساهم إدارة التعمير في تمويل هذه الدراسات بنسبة 50 %، وتتولى من خلال الوحدات المحدثة للغرض بإدارة التعمير المتابعة الفنية والمالية لهذه الدراسات والتنسيق بين الأطراف المعنية لفض الإشكاليات التي تحول دون تقدم تنفيذها.
- وبالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية والجهوية للوزارة، فإن تقدم إنجاز هذه الدراسات وبلوغ الأهداف المرسومة سنويا يبقى مرتبطا برغبة الجماعات المحلية المعنية في إعداد ومراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية وبحرصها على مواصلة الدراسات الجارية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.

- الإشكاليات المطروحة:

تتمثل أهم الإشكاليات في ما يلي:

❖ **في المستوى المؤسساتي:**

-عدم قدرة الجماعات المحلية على لعب الدور المناط بعهدتها على الوجه المطلوب وتخليها عن الأخذ بزمام الأمور لوضع السياسات الملائمة التي تمكنها من التحكم في مجالها الترابي والسيطرة على نموها العمراني بسبب العديد من الإشكاليات نخص بالذكر منها المالية والعقارية والمؤسساتية،

-عدم قدرة المصالح الجهوية التابعة للوزارة المكلفة بالتعمير على مساعدة الجماعات المحلية والإحاطة بها على الوجه المطلوب بسبب النقص في الإطارات المختصة والإمكانيات اللازمة للقيام بذلك،

❖ **في مستوى دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:**

- طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لإعداد أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات الريفية،
- غياب النظرة الاستشرافية لدى الجماعات المحلية لتحديد استراتيجياتها المحلية بصفة مسبقة والتحضير المحكم للشروع في دراسات مراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية،
- عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة للتحضير لانطلاق دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ومتابعتها من طرف الجماعات المحلية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية،
- النقص في الكفاءات المختصة لدى الجماعات المحلية والإدارات الجهوية للتجهيز وغياب التأطير الكافي لمتابعة دراسات التهيئة العمرانية وضمان جودتها،
- عدم احترام الآجال التعاقدية،
- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وتغلب النظرة القطاعية لدى بعضها وعدم احترامها للآجال القانونية،

- عدم التزام العديد من البلديات بآراء بعض المصالح الإدارية وتمسكها بطلبات توسع عمراني مشطة أو بإدخال تعديلات متكررة على مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية وخاصة في مستوى مراحلها النهائية مما يتطلب في إعادة إجراءات المصادقة والتعليق للعموم عليها،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال التي لم يتم ضبطها من طرف مجلة التهيئة الترابية والتعمير على غرار إجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني وإجراءات المصادقة في مستوى رئاسة الحكومة.
- ضعف قدرة المصالح الجهوية والمحلية على متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية واتخاذ الإجراءات القانونية لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي.

بالنسبة للبرنامج الفرعي3: " الإسكان "

الهدف الأساسي للبرنامج الفرعي الثالث هو توفير السكن اللائق لكل مواطن تونسي، وتحسين ظروفه السكنية من خلال وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية، لكن المؤشرات التي تمّ اختيارها لا تعكس الصورة الحقيقية لما يحدث على أرض الواقع حيث أن مختلف البرامج التي تنجز عن طريق القطاع المنظم لتوفير السكن لا تمثل إلا 20 % من المجموع العام للبنايات التي تنجز على المستوى الوطني. كما تنجز عدّة برامج عن طريق مؤسسات ووزارات أخرى تعنى بالعناية بالرصيد السكن القائم وتحسين ظروف العيش بالأحياء السكنية، لكن تظل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية هي المؤهلة لوضع الاستراتيجيات لتحقيق هاته الأهداف المنشودة.

ولتحقيق الأهداف وتحسين القدرة على الآداء هناك عدة إشكاليات تتمثل بالخصوص في:

- ندرة الأراضي الصالحة للبناء مما إنجر عنه إنتشار البناء الفوضوي وتكاثر الأحياء العشوائية.
- غلاء الأسعار مما إنجر عليه غلاء في كلفة المساكن وعدم التوازن بين العرض والطلب.
- عزوف المقاولات على المشاركة في طلبات العروض .
- عزوف الباعثين العقاريين على إنتاج المساكن الإجتماعية التي تمول عن طريق الفوبرولوس.
- محدودية الإمكانيات البشرية لدى الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مما يجعلها غير قادرة على متابعة تقدم البرنامج مع الأطراف المتداخلة وإيجاد الحلول الملائمة لجميع الصعوبات التي تعرقل سير الإنجاز بالنسق المطلوب.
- كثرة الأطراف المتداخلة في تنفيذ مختلف البرامج ونقص في التنسيق بينها.
- تطوير المنظومة التشريعية لتتلاءم مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية ووضعية الحالية للرصيد السكني.

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- في إطار تجديد سياسة التهيئة الترابية : إعطاء ميدان التهيئة الترابية أكثر نجاعة على مستوى التخطيط والتنفيذ وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية سترتكز إستراتيجية البرنامج الفرعي "التهيئة الترابية " على المحاور الرئيسية التالية:

-تدعيم التنمية الجهوية ووضع استراتيجيات جهوية للتهيئة الترابية وفق نظرة تشاركية مع الجهات.

-تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية.

-تدعيم الدور الأفقي للتهيئة الترابية في إطار التنسيق بين السياسات القطاعية.

-تحقيق الترابط بين التخطيط الترابي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

-تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد.

-الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الإستثمارات والنهوض بالمدن المتوسطة والصغرى.

-إحكام استغلال الموارد البشرية وتدعيمها والبحث العلمي والتكوين في مجال التهيئة الترابية والتعمير.

-تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة.

- في مدى نجاعة المؤشرات وارتباطها بالأهداف:

-مراجعة بعض المؤشرات لتكون أكثر فاعلية وجدوى.

-تدعيم البرنامج بالموارد البشرية.

-تدعيم التكوين للإطارات المتدخلة في إعداد ومتابعة البرنامج والتقارير المتعلقة به.

-تشريك المؤسسات والمنشآت العمومية المتدخلة في البرنامج في إعداد البرنامج.

<u>على المستوى الاجرائي:</u>

-نقترح ايجاد حلول قانونية بالتعاون مع المصالح المختصة بالوزارة لإعادة تأهيل مكاتب الدراسات التي تبين أنها غير جدية ولا تتوفر فيها الشروط الكافية لإنجاز مثل هذه الدراسات،

-اعتماد آليات أخرى لتحفيز مكاتب الدراسات المحلية والمشهود لها بالكفاءة للمشاركة في طلبات العروض الخاصة بدراسات التهيئة الترابية،

-نمزيد العمل على تطوير آليات الاتصال في مجال التهيئة الترابية مع مختلف الأطراف المتدخلة لتطوير وتفعيل محتوى هذه الدراسات.

<u>بالنسبة للبرنامج الفرعي 2: "التعمير"</u>

رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة اشكاليات سواء على مستوى التخطيط والتنمية بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين بما يساعد على توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتحسين ظروف عيش المواطنين.

-ضبط الآجال التي لم يتم تحديدها من طرف مجلة التهيئة الترابية والتعمير والمتعلقة بدراسات أمثلة التهيئة العمرانية سواء في إطار نصوص ترتيبية أو في إطار دليل إجراءات كمرجع لكافة المتدخلين،

-تدعيم تكوين وتطوير الكفاءات الفنية محليا وعلى مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز لإحكام القيام بمهام برمجة ومتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والسهر على تطبيقها وعند الاقتضاء دعوة كل بلدية ترغب في مراجعة مثال تهيئتها العمرانية لوضع فريق عمل قار لمتابعة الدراسة ولمساعدة مكتب الدراسات في النفاذ للمعطيات العمرانية على غرار الوحدات المحدثة بإدارة التعمير،

بالنسبة للبرنامج الفرعي 3: "الإسكان"

-مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بتوفير السكن الإجتماعي وتحسين ظروف العيش.(البعث العقاري – البرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء- الصندوق الوطني لتحسين السكن).

-توفير مقاسم إجتماعية صالحة للبناء للحد من ظاهرة البناء الفوضوي.

-توحيد برامج تحسين السكن على مستوى وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

-دعم الإدارات المركزية والجهوية بالعنصر البشري والمادي لتدارك الإخلالات وتحسين القدرة على الآداء.

-وضع برامج وآليات للضغط على الكلفة والحدّ من انتشار التوسع العمراني العشوائي.

-إحداث نصوص قانونية خاصة بالبنايات المتداعية للسقوط في إطار التدخل للعناية بالرصيد السكني القائم.

-العمل على مراجعة أدوات التعمير لتكون أدوات برمجة واستشراف لا أدوات تسوية وضعيات.

البرنامج 4

تطوير وتنمية قطاع البناء

1 -التقديم العام للبرنامج

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" من برنامجين فرعيين وهما :

أ- البرنامج الفرعي 1: السياسة الوطنية للبناء

ترتكز الإستراتيجية الوطنية في قطاع البناء على خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال.

وتهدف الإستراتيجية المذكورة إلى انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام. وتتمحور التوجهات الكبرى لهذه الإستراتيجية حول:

- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام
- تطوير وتنمية البناء المستدام
- تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء.

ب - البرنامج الفرعي 2: مثالية البناء العمومي

تنجز الإدارة العامة للبنايات المدنية عددا هاما من المشاريع الوطنية. وتتابع الإدارة العامة للبنايات المدنية المشاريع في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية و مختلف مراحل الدراسات ومتابعة الإنجاز إلى حين استلامها

وبالتوازي مع ذلك، تقوم الإدارة العامة للبنايات المدنية بتقديم المساعدة الفنية بالنسبة للمشاريع التي لا تعتبر بنايات مدنية على معنى الفصل الأول من الأمر عدد 2617 لسنة 2009 المؤرخ في 14 سبتمبر 2009 مقابل الحصول على مصاريف التسيير المتعلقة بالمشروع والواجب وضعها على ذمة صاحب المنشأ المفوض عند الاقتضاء طبقا للفصل التاسع من نفس الأمر.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي :

- الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام

- الهدف 2.1.4: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية
- الهدف 1.1.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات

2 -تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تتمثل أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج فيما يلي:

- ✓ تحسين الخدمات المتعلقة بالترخيص لمكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين والمراقبين الفنيين والخبراء في المساحة والمقاولات ومتابعتهم.
- ✓ السهر على حسن التصرف في الصفقات وعقود المصممين.
- ✓ السهر على انجاز أشغال المشاريع المفوضة في الآجال.
- ✓ التحكم في كلفة المشاريع المفوضة.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج فيما يلي:

أ - البرنامج الفرعي عدد 1: البنايات المدنية

- **بالنسبة للهدف 1 :**

-انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.

-التحكم في التأثير على البيئة والتصرف في فواصل البناء.

- **بالنسبة للهدف 2 :**

-تدعيم إدارة البرامج والتراخيص بالموارد البشرية الضرورية.

-تحيين وتطوير استعمال منظومة التصرف في التراخيص ومتابعة المقاولات والمصممين.

-التحكم في آجال خلاص فواتير المصممين.

-تحيين النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بإسناد التراخيص وكراسات الشروط في قطاع البناء والأشغال العمومية.

-تحيين النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالبنايات المدنية.

ب - البرنامج الفرعي عدد 2: مثالية البناء العمومي

- **بالنسبة للهدف 3 :**

- التحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض.
- الاستشارة والمساعدة الفنية لانجاز مشاريع البنايات غير المدنية في مراحل معينة من الانجاز.

المشاريع الجديدة:

- مشروع بناء مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى (القسط الخامس)
- مشروع بناء المبيت الجامعي ببرج السدرية
- مشروع بناء المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية
- مشروع بناء المعهد الدبلوماسي للتكوين والدراسات
- مشروع بناء مقري السفارة وإقامة السفير بالدوحة قطر
- مشروع بناء مقري السفارة وإقامة السفير بأبوجا نيجيريا
- مشروع بناء المعهد الأعلى للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقيروان
- مشروع بناء المستشفى الجهوي بسبيطلة صنف (ب)
- مشروع بناء بناء المعهد العالي للمنظومات الصناعيّة بقابس
- مشروع بناء المبيت الجامعي بصراورتان بالكاف
- مشروع بناء المعهد العالي للفنون والحرف بسليانة
- مشروع بناء مقر إدارة الشرطة العدلية بالقرجاني
- مشروع تهيئة وتوسعة مقر مركز التجارب وتقنيات البناء
- مشروع تهيئة مقر وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والإسكان (القسط الأول)
- مشروع بناء المركز الوطني للبحوث في علوم المواد بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية
- مشروع بناء المستشفى الجامعي بصفاقس
- مشروع بناء المستشفى الجهوي بباجة
- مشروع بناء المستشفى الجهوي بقفصة

المشاريع المتواصلة:

- مشروع بناء مقر الإدارة الجهوية للملكية العقارية بباجة
- مشروع بناء مقر الإدارة الجهوية للملكية العقارية بالقيروان
- مشروع إتمام بناء مدينة الثقافة
- مشروع بناء المعهد العالي للإعلامية بالمهدية
- مشروع بناء مركز الموارد التكنولوجية ببنزرت
- مشروع بناء مركز الموارد التكنولوجية بسوسة
- مشروع بناء مركز الموارد التكنولوجية بالمنستير
- مشروع بناء محضنة المؤسسات بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية (الجزء الثاني)

- مشروع توسعة قطب الغزالة لتكنولوجيا الاتصالات بالنحلي
- مشروع بناء المعهد العالي للتجارة ببنزرت
- مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت
- مشروع بناء مقر الإدارة العامة للديوانة
- مشروع بناء وحدة سجنية ببلي من ولاية نابل (مساعدة فنية)
- مشروع بناء المقر الإداري المخصص لوحدة التصرف حسب الأهداف لمتابعة مشروع حماية منطقة تونس الغربية من الفيضانات
- مشروع تهذيب كلية الحقوق بتونس
- المطعم الجامعي بسيدي بوزيد
- مشروع بناء الحي التكنولوجي بالعقبة (في إطار المساعدة الفنية)

3 - نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016 (1)		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016 (2)	
				المبلغ (1) - (3)	نسبة الإنجاز (3) /(1)	المبلغ (2) - (3)	نسبة الإنجاز (2) /(3)
نفقات التصرف	**11 047**	**11 047**	**10 553**	**-494**	**% 96**	**-494**	**% 96**
التأجير العمومي	11 040	11 040	10 546	-494	% 96	-494	% 96
وسائل المصالح	8	8	7	-1	% 93	-1	% 93
التدخل العمومي	0	0	0	0	---	0	---
نفقات التنمية	**17 526**	**17 526**	**11 928**	**-5 598**	**% 68**	**-5 598**	**% 68**
الاستثمارات المباشرة	**17 526**	**17 526**	**11 928**	**-5 598**	**% 68**	**-5 598**	**% 68**
على موارد الميزانية	17 526	17 526	11 928	-5 598	% 68	-5 598	% 68
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	---	0	---
التمويل العمومي	**0**	**0**	**0**	**0**	**---**	**0**	**---**
على موارد الميزانية	0	0		0	---	0	---
على القروض الخارجية الموظفة	0	0		0	---	0	---
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**---**	**0**	**---**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**28 573**	**28 573**	**22 481**	**-6 092**	**% 79**	**-6 092**	**% 79**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج المنشآت المفوضة لسنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

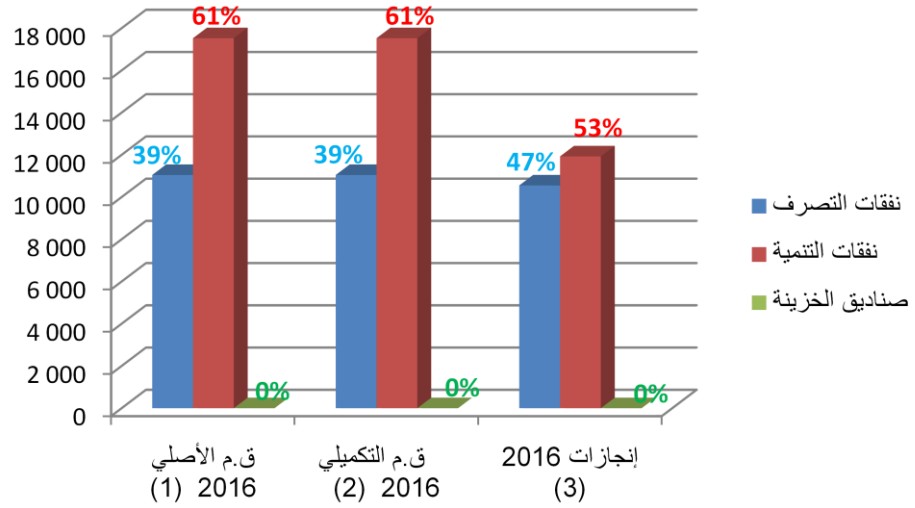

جدول عدد 4 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016	
				المبلغ (1) - (3)	نسبة الإنجاز (1) /(3)	المبلغ (2) - (3)	نسبة الإنجاز (2) /(3)
السياسة الوطنية للبناء	8 819	8 819	8 486	-333	% 96	-333	% 96
مثالية البناء العمومي	19 755	19 755	13 995	-5 760	% 71	-5 760	% 71
المجموع	**28 573**	**28 573**	**22 481**	**-6 092**	**% 79**	**-6 092**	**% 79**

رسم بياني عدد 4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2016

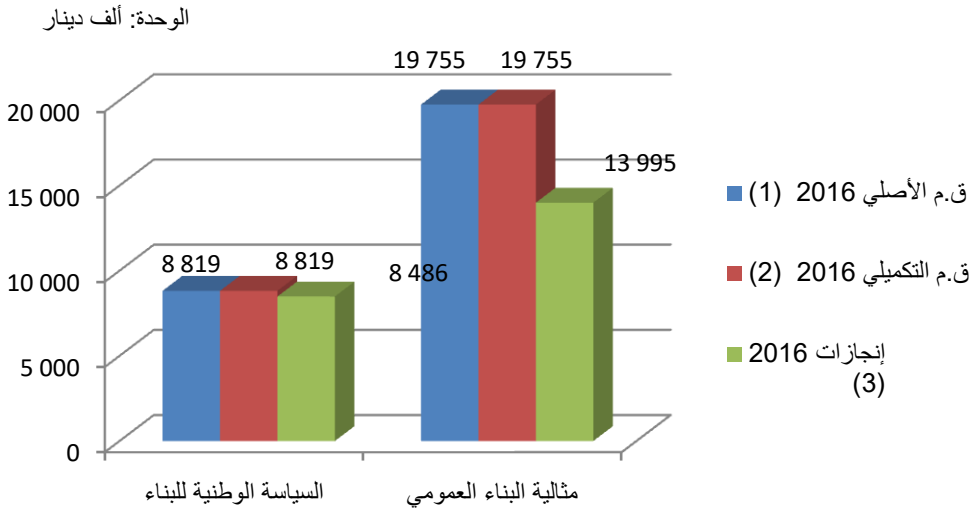

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام**

تقديم الهدف : يساهم هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة من مصممين ومراقبين فنيين ومقاولين.

جدول عدد 5 :

الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام

الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1) /(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	---	85	---	82	85	%96
	المؤشر 2.1.1.4:معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء	م^3/Mwh	---	1.9	---	1.8	1.9	%94

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام

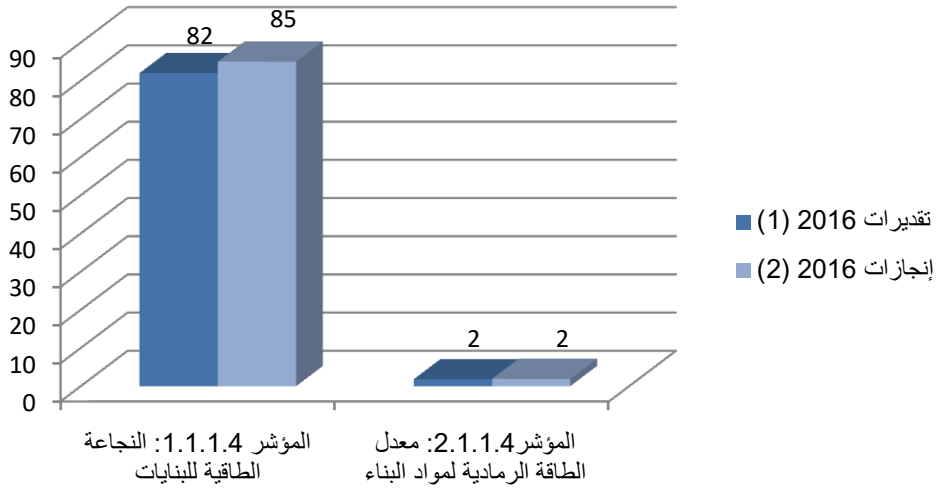

- **الهدف 2.1.4: التحكم في جودة الدراسات وأشغال البنايات المدنية**

تقديم الهدف : يساهم هذا الهدف في التحكم في آجال الدراسات وأشغال مشاريع البنايات المدنية.

جدول عدد 6 :

الهدف 2.1.4: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية

الهدف 2.1.4 التحكم في جودة الدراسات وأشغال البنايات المدنية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1) /(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1) /(2)
	المؤشر 1.2.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة	عدد	---	10	---	15	10	67 %
	المؤشر 2.2.1.4: معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد	دينار	---	----	---	1500	1800	120%

رسم بياني عدد 6 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 2.1.4: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية

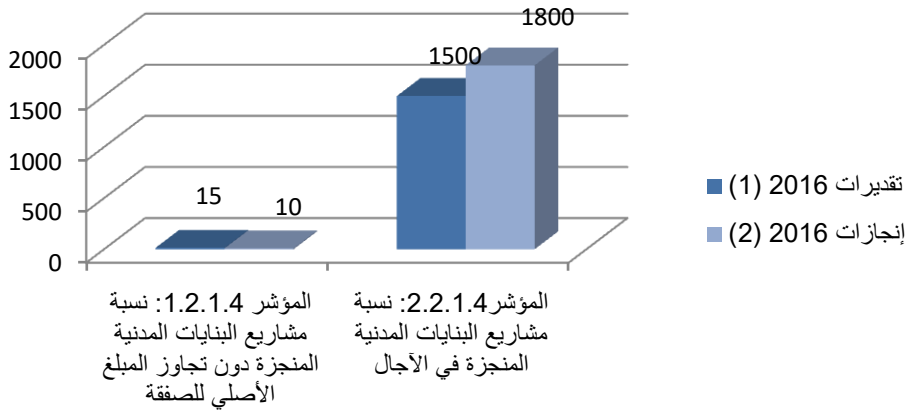

- **الهدف 1.2.4: تحسين جودة الدراسات والأشغال لمشاريع الموانئ البحرية**

تقديم الهدف : يساهم هذا الهدف في تحسين جودة الدراسات والأشغال لمشاريع الموانئ البحرية.

جدول عدد 7 :

الهدف 1.2.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات

الهدف 1.2.4: تحسين جودة الدراسات والأشغال لمشاريع الموانئ البحرية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1)/(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1)/(2)
	المؤشر 1.2.1.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت	نسبة (%)	---	---	---	50	---	---
	المؤشر 2.2.1.4: مداخيل المساعدة الفنية	ألف دينار	---	---	---	100	0	0

رسم بياني عدد 7 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.2.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات

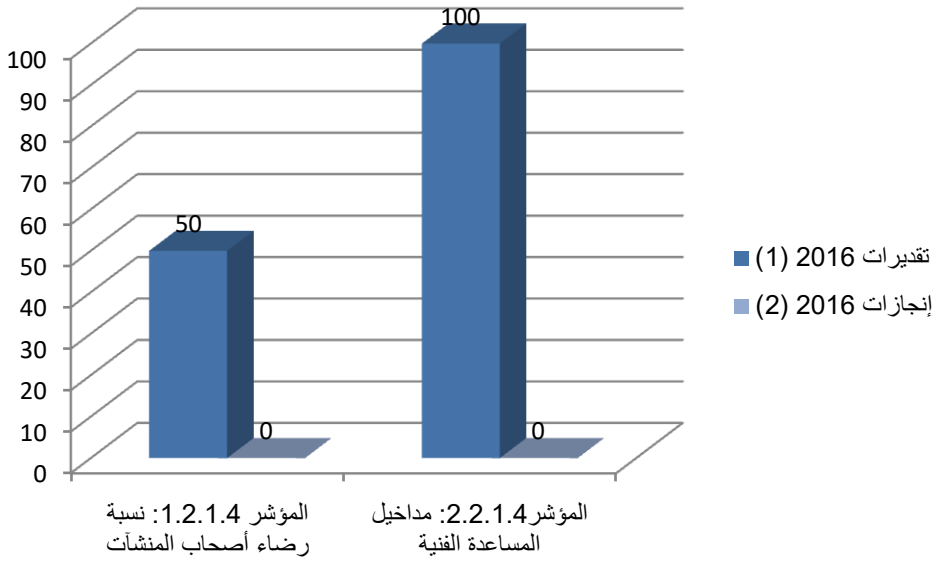

- **<u>تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016</u>**

  - **الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام.**

<u>المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنايات</u>

يصنف قطاع البناء كثالث مستهلك للطاقة في تونس. ومن أجل تطوير النجاعة الطاقية والحد من الاستهلاك في هذا المجال تم إرساء استراتيجية تدعم البناء المستدام لتأخذ بعين الاعتبار واقع قطاع البناء ببلادنا وخاصيتها الاجتماعية والثقافية الأمر الذي يفرض إعادة النظر في منهجية تصور المشاريع واعتماد مقاربة متطورة تدمج كافة المعطيات البيئية للموقع ومتطلبات الجودة. وفي هذا الإطار تم تسجيل نسبة نجاعة طاقية تقدر بـ96 % بالنسبة لسنة 2016.

<u>المؤشر 2.1.1.4: معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء</u>

- تم تسجيل معدل يقدر بـ94% بالنسبة لسنة 2016 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
  - ✓ عدم تحفيز استعمال المواد الايكولوجية أو المحلية
  - ✓ عدم توفر المواد الايكولوجية في السوق المحلية

- **الهدف 2.1.4: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.**

المؤشر 1.2.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ67 % بالنسبة لسنة 2016 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
  - ✓ عدم وجوبية الحصول على الشهادة بالمطابقة لممارسة النشاط بالنسبة للمصممين والمقاولات.
  - ✓ عدم اعتماد الحصول على الشهادة بالمطابقة ضمن الشروط الفنية لاختيار المصممين والمراقبين الفنيين والمقاولات في الصفقات العمومية.

المؤشر 2.2.1.4: معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ83 % بالنسبة لسنة 2016 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
  - ✓ غلاء كلفة المتر مربع مغطى جديد لبعض البنايات المدنية التي تحتوي على تجهيزات(équipements) التدفئة والتبريد المركزي والمصاعد.... وذلك على غرار المستشفيات الجامعية والجهوية، حيث يبلغ كلفة المتر مربع مغطى ما يناهز 2000 دينار.
  - ✓ النقص في اليد العاملة وارتفاع تكلفتها.
  - ✓ ارتفاع أسعار مواد البناء.

- **الهدف 1.2.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات.**

المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت

- لم يتم احتساب هذا المؤشر نظرا لعدم استكمال الاستبيان لاحتساب نسبة رضاء أصحاب المنشآت.

المؤشر 1.1.2.4: مداخيل المساعدة الفنية

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 0 % بالنسبة لسنة 2016 . ويعود ذلك بالأساس إلى عدم تقديم مساعدة فنية خلال سنة 2016. هذا بالإضافة إلى عدم وجود آلية (صندوق مشاركة، وكالة مقابيض ...) للحصول على مداخيل المساعدة الفنية.

4 - التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

✓ **البرنامج الفرعي 1.4**

- تركيز المشروع في مناطق مناخية صعبة
- التوجيه السيئ للمشروع: شمال-غرب.
- عدم توفر المواد الايكولوجية في السوق المحلية.
- غياب التوصيف للمواد المحلية.

✓ **البرنامج الفرعي 2.4**

- اختلاف بيّن في كلفة المتر مربع مغطى حسب طبيعة المشروع (مستشفى جهوي أو جامعي – معهد للدراسات التكنولوجية)
- غياب مطالب للحصول على مساعدة فنية خلال كامل السنة المالية.
- عدم وجود آلية (صندوق مشاركة، وكالة مقابيض ...) للحصول على مداخيل المساعدة الفنية.

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات في تنفيذ مؤشرات البرامج:

✓ **البرنامج الفرعي 1.4**

- تدعيم الادرة بالموارد البشرية من خلال انتداب تقنيين ومهندسين ومهندسين معماريين.

✓ **البرنامج الفرعي 2.4**

- انتداب تقني مساح ومراقب حظيرة بكل مشروع
- تخصيص وسيلة نقل لكل مشروع

V .البرنامج 9

القيادة والمساندة

1 -التقديم العام للبرنامج

إن دعم مردودية قطاع التجهيز يرتبط أساسا بإرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج 9 **"القيادة والمساندة"** من خمسة برامج فرعية قطاعية وهي :

أ - البرنامج الفرعي 1: القيادة

ب - البرنامج الفرعي 2: المساندة

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 9 **"القيادة والمساندة"** وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات فيما يلي:

- الهدف 9-1-1: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها
- الهدف 9-2-1: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

2 -تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تمثل دور برنامج القيادة والمساندة في دعم مجهود الوزارة خلال سنة 2016 لتطوير قطاع البنية الأساسية عبر توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع ودعم الموارد البشرية بالانتدابات والترقيات والتكوين وتطوير استغلال الإمكانات المادية وتحسين الخدمات الإدارية وإحكام التصرف في الوسائل المتاحة وحماية حقوق الإدارة والمواطنين المتعاملة معهم من خلال:

- تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج الوزارة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته.
- ترشيد وحسن تنفيذ النفقات في مختلف بنود مصاريف التسيير،
- تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها،
- العمل على تحقيق التوجهات الوطنية في ترشيد استهلاك الطاقة ،
- تطوير النظام المعلوماتي واستعماله من قبل الأعوان ووضع الخدمات المسداة من قبل الوزارة على الخط.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

يتكون برنامج القيادة والمساندة من برنامجين فرعيين يسهران على دعم ومساندة البرامج العملياتية من خلال التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ المشاريع المبرمجة وتحقيق الأهداف المرسومة. وفي هذا الإطار تسعى الهياكل الإدارية إلى إرساء إدارة عصرية ترتكز على التقنيات الحديثة من تجهيزات وشبكات وبرمجيات ووضعها في خدمة مختلف المتدخلين في هذا القطاع.

حيث تمثلت أولويات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2016 في توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لحسن تنفيذ البرامج من خلال:

- ✓ إنتداب 427 عون من بينهم 230 تقني و 6 تقني أول وتسوية وضعية الآليات،
- ✓ تنفيذ برنامج تسوية وضعية الأعوان المنتدبين على الآلية 16،
- ✓ تسوية وضعية عملة الحضائر،
- ✓ توسيع استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة لفائدة الإطارات والأعوان بمختلف الإدارات المركزية والجهوية حيث تم:
  - اقتناء تجهيزات لفائدة المصالح المركزية والجهوية (180حاسوب+ 75 آلة ماسحة)،
  - تركيز 300 حساب جديد للتراسل الإلكتروني الداخلي Lotus (80 مركزيا و220 جهويا) ليكون العدد الجملي لمستعملي Lotus في آخر سنة 2016 قرابة 1500 مستعمل(800 مركزيا و700جهويا)،
  - انطلاق دراسة لتأهيل قاعة التحكم في الشبكات بمقر الوزارة DataCenter ،
  - إبرام اتفاقية لتأهيل موقع واب الوزارة وصيانته،
  - تعميم منظومة التصرف في ملفات برنامج السكن الاجتماعي بالإدارات الجهوية
  - انتدابات جديدة لتدعيم أعوان إدارة البحث والتنظيم والإعلامية بإنتداب 10 أعوان بالإدارة المركزية و18 عون بالإدارة الجهوية.
- ✓ الترفيع في نسبة التأطير بالإدارة من خلال الحرص على إنجاز برنامجي الإنتدابات والترقيات في الآجال حيث تمت ترقية عدد 233 عون سنة 2016
- ✓ توسيع قاعدة الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين حيث تم:

- تنظيم عدة ورشات تكوين على المستوى الجهوي والمركزي قام بتنشيطها إطارات من الوزارة واستهدفت بالأساس المنتدبين الجدد من تقنيين ومهندسين،
- مواصلة المرحلة الثانية والأخيرة من برنامج التكوين المستمر التي إنطلقت في موفى سنة 2015 إرتقى على إثرها 17 مساعد تقني إلى رتبة تقني،
- التكوين في سياقة المعدات وتحصل 11 عونا على رخصة سياقة من صنف هـ + ج،
- الإنطلاق في الإعداد لفتح دورات تكوين مستمر للإرتقاء من رتبة تقني إلى رتبة تقني أول.

3 -نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016 (1)		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016 (2)	
				المبلغ (1) - (3)	نسبة الإنجاز (1) /(3)	المبلغ (2) - (3)	نسبة الإنجاز (2) /(3)
نفقات التصرف	**40 401**	**31 907**	**31 647**	**-8 754**	**% 78**	**-260**	**% 99**
التأجير العمومي	116 34	23 206	23 015	-11 101	% 67	-191	% 99
وسائل المصالح	538 5	5 879	5 810	272	% 105	-69	% 99
التدخل العمومي	747	2 822	2 822	2 075	% 378	0	% 100
نفقات التنمية	**2 850**	**3 228**	**3 179**	**329**	**% 112**	**-49**	**% 98**
الاستثمارات المباشرة	**2 850**	**3 228**	**3 179**	**329**	**% 112**	**-49**	**% 98**
على موارد الميزانية	2 850	3 228	3 179	329	% 112	-49	% 98
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	---	0	---
التمويل العمومي	**0**	**0**	**0**	**0**	**---**	**0**	**---**
على موارد الميزانية	0	0	0	0	---	0	---
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	---	0	---
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**---**	**0**	**---**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**43 251**	**35 135**	**34 826**	**-8 425**	**% 81**	**-309**	**% 99**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج المنشآت المفوضة لسنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

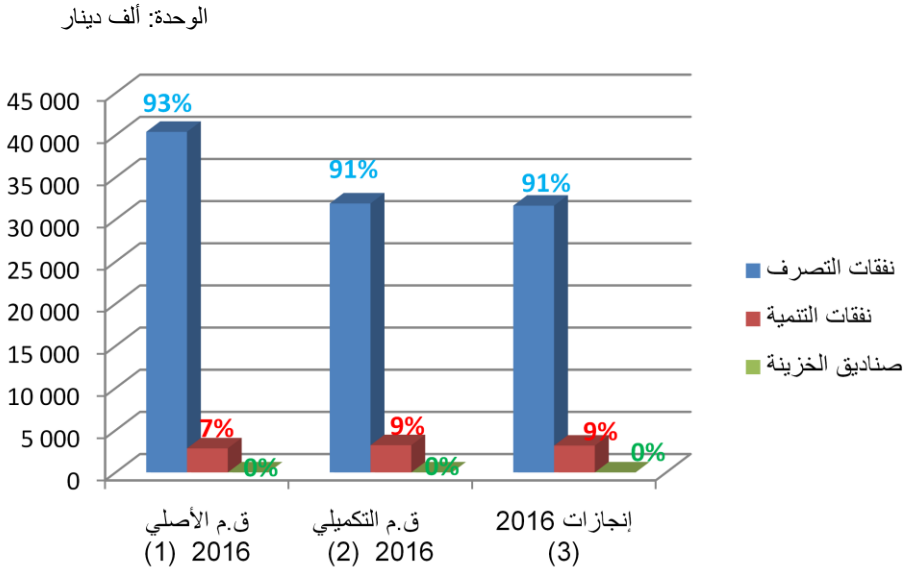

جدول عدد 4 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2016 (1)	ق.م التكميلي 2016 (2)	إنجازات 2016 (3)	الانجازات مقارنة ق.م الأصلي 2016 (1)		الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2016 (2)	
				المبلغ (1) - (3)	نسبة الإنجاز (1) /(3)	المبلغ (2) - (3)	نسبة الإنجاز (2) /(3)
القيادة	4 760	8 225	8 054	3 294	% 169	-171	% 98
المساندة	38 491	26 910	26 773	-11 718	% 70	-137	% 99
المجموع	**43 251**	**35 135**	**34 827**	**-8 424**	**% 81**	**-308**	**% 99**

رسم بياني عدد 4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2016

الوحدة: ألف دينار

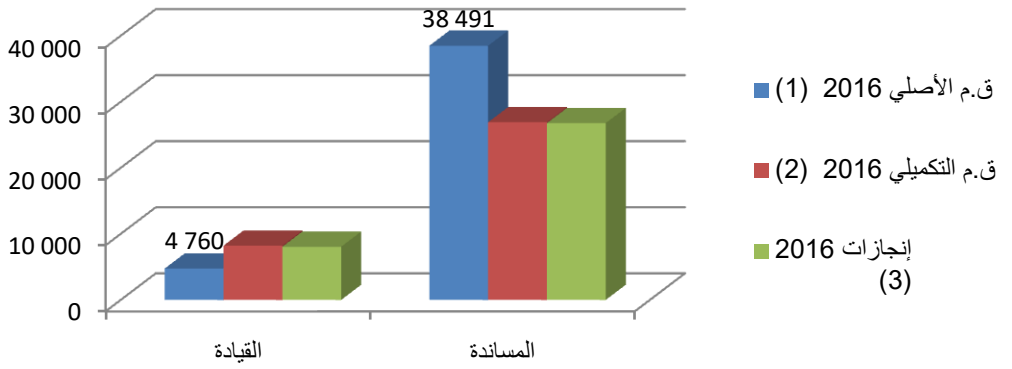

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 9-1: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها**

- **تقديم الهدف** : يتمثل الهدف في تنفيذ برنامج الانتدابات للوزارة قصد دعم الهياكل المركزية والجهوية بالكفاءات اللازمة وإنجاز الترقيات والدورات التكوينية ابتغاء تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان وتوفير وسائل النقل وصيانتها لمتابعة تنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف التنموية.

جدول عدد 5 :

الهدف 1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

الهدف 1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1) /(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1) /(2)
	المؤشر 9-2-1-1 : نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة	نسبة	-	-	-	40	47	% 118
	المؤشر 9-2-1-3 : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	سنة	80	71	% 89	83	75	% 90
	المؤشر 9-4-1-2 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	نسبة	66	67	% 102	83	86	% 104

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

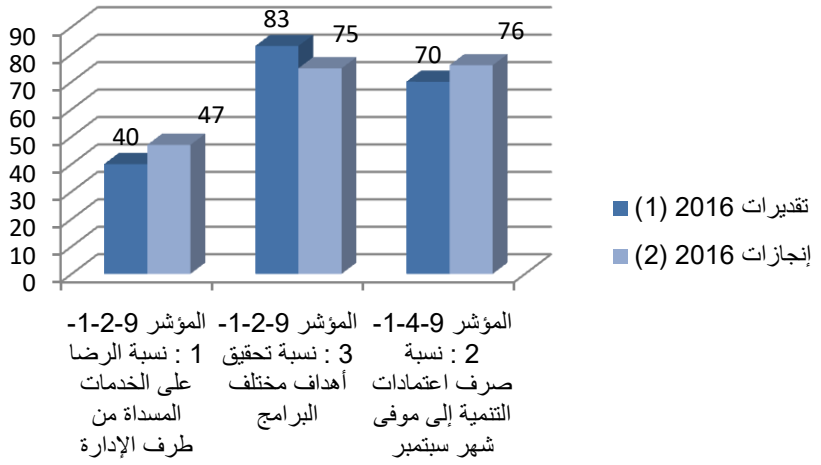

- **الهدف 9-2: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية**

- **تقديم الهدف** : يتمثل الهدف في العمل على توفير خدمات إدارية متطورة لفائدة البرامج الأخرى والموظفين والمؤسسات المتعاملة مع الإدارة ومتابعة تنفيذ المشاريع وتأمين التعريف ببرامج وانجازات الوزارة وتوسيع استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتطويعها لمزيد من الإطارات والأعوان مختلف مصالح الوزارة.

جدول عدد 6 :

الهدف 2.9 : نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

هدف 9-2: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015 (1)	إنجازات 2015 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015 (1)/(2)	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1)/(2)
	المؤشر 9-2-2-1 : نسبة تطور الأجور	نسبة	-	6	-	22	13	% 60
	المؤشر 9-3-2-2 : عدد أيام التكوين لكل عون	عدد	3	3	% 100	5	3	% 60

رسم بياني عدد 6 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

الهدف 2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

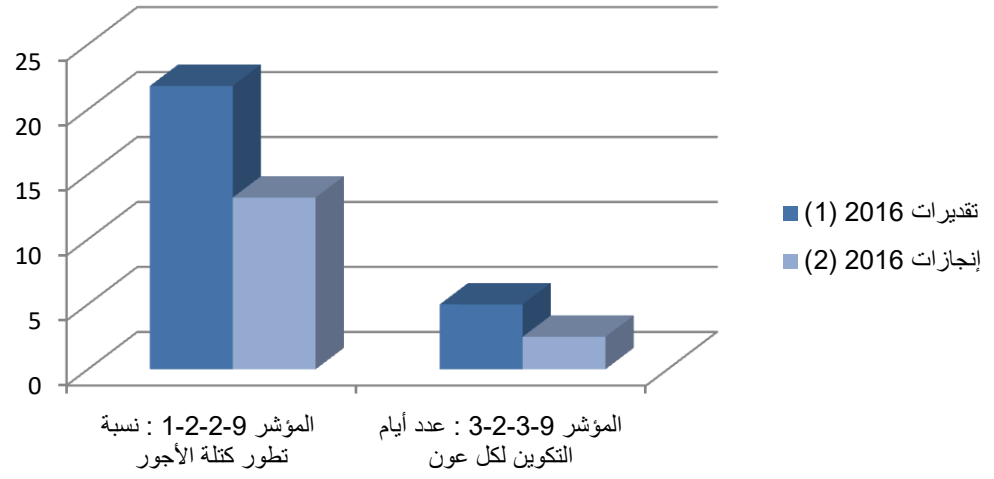

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016:

الهدف 9 - 1: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

✓ **المؤشر 1.1.2.9 : نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة**

حقق مؤشر نسبة الرضا عن الخدمات المسداة من طرف الإدارة في تجربته الأولى سنة 2016 نسبة 47 % وبناء على ذلك سيقع العمل على تحسين نسبة هذا المؤشر في السنوات المقبلة.

✓ **المؤشر 2.1.4.9 : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج (في طور الإعداد من قبل الا.ع.ت.ت.ا)**

سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز تقدر بـ 104 % (لكن تبقى طريقة إحتساب هذا المؤشر تقريبية حيث أنه لم يتم إعتماد نفس الظوارب لمختلف مؤشرات بقية البرامج عند القيام بإحتساب المعدل)

✓ **المؤشر 1.1.2.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر**

حققت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2016 نسبة 76% متجاوزة بذلك التقديرات المبرمجة للسنة والمقدرة بنسبة 70% ويرجع ذلك أساسا إلى إعادة انطلاق العديد من المشاريع المعطلة بفضل مساعي المسؤولين لحل الإشكاليات العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية والمتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع وعقد الجلسات الدورية للحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات

الهدف 9 - 2: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

✓ **المؤشر 1.1.2.9: نسبة تطور كتلة الأجور:**

بلغت نسبة تطور كتلة الأجور 13.22 % سنة 2016 مسجلة بذلك نسبة إنجازات اقل من التقديرات 21.82 % وهي نسبة تعتبر إيجابية بما أنها تتماشى مع الهدف من المؤشر, ويفسر هذا التراجع في النسبة إلى:

- التأخير في عملية برنامج الإنتدابات لسنة 2016 والسنوات السابقة
- تجديد إلحاق أغلب أعوان الوزارة الملحقين لدى هياكل أخرى
- إلحاق عدد جديد من أعوان الوزارة لدى هياكل أخرى
- إلغاء خطة كاتب دولة
- تأخير في إعداد برنامج الترقيات

✓ **المؤشر 1.2.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون:**

إنتفع بالتكوين بعنوان سنة 2016 ما يقارب **2915 عونا** منهم 1362 عونا بالإدارات المركزية 1553 عونا بالإدارات الجهوية موزعين على الأصناف أ 1 وأ2 وأ3 أساس وباقي الأصناف الأخرى. وبلغ مؤشر المنتفعين ببرامج التكوين لسنة 2016 بمعدل **2,5 يوم تكوين** لكل عون مقابل **5 أيام** تكوين لكل عون بعنوان توقعات 2016. كما تجدر الإشارة في هذا الإطار أنّه بالرغم من المجهودات المبذولة لتحقيق الأهداف المنشودة وفي ضل محدودية الإعتمادات المخصصة لمحور التكوين بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار وبالتالي كلفة التكوين عموما لم تتمكن مصالح التكوين من بلوغ التوقعات المتعلقة بمؤشر قيس الأداء بعنوان سنة 2016 وأكتفت بالمحافظة على قيمة المؤشر للسنة الفارطة.

4 - التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

- عدم التوازن بين الأصناف المشاركة في جميع مراحل التكوين،
- إعطاء أهمية للإستبيان من طرف المتعاملين مع الإدارة،
- يمكن للعون الواحد المشاركة في دورة تكوينية تدوم عدّة أشهر (مراحل التكوين المستمر) أو عدة دورات تكوينة قصيرة المدى وبالتالي يتم سحب هذه المدة على بقية الأعوان عند إحتساب المؤشر،
- يمكن لنفس العون المشاركة في أكثر من تكوين،
- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة و دقيقة،
- عدم توفر قانون إطار،
- تتسم المعطيات المدرجة بمنظومة " إنصاف " أحيانا بعدم الوضوح.

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- مزيد تحسيس مسؤولي البرامج والبرامج الفرعية والخلايا بالإدارات الجهوية بجدوى إتقان منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال دورات تدريبية وتكوينية في هذا المجال،
- اعتماد نظام إعلامية لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بمؤشرات قيس الأداء لتسجيل عملية تحليل وتقسيم النتائج،
- وضع قاعدة بيانات خاصة لمتابعة التصرف في الأعوان المباشرين والانتدابات والترقيات والتكوين سعيا لتأمين تطوير نسبة التأطير وإعداد برنامج الانتدابات بالعدد اللازم والاختصاصات المطلوبة وتعويض الأعوان المحالين على التقاعد،
- إيجاد حلول جذرية وعملية للمشاكل العقارية والحرص على الإسراع في تنقيح قانون الانتزاع وبالتالي الإسراع في نسق إنجاز المشاريع،
- فتح المجال لحوار التصرف،
- تركيز منظومة الرقابة الداخلي